المقياس: علـــم النّحـــو

السنة: الأولـــى/الفرع:(1)

الموسم الجامعي: 2022/2021

الموضوع:

الجملة الفعلية ومكوّناتها

- **مدخـــل**
- **الفاعـل**
- **النائب عن الفاعل**
- **المفعـــول به**
- **المفعول المطلق**
- **المفعـول فيه**
- **المفعـول لأجله**
- **المفعـول معه**
- **الحـــــال**
- **المستثنى**
- **التمييـــز**

مدخـــــل

مفهومم الجملة

الجملة قاعدة الكلام ، ووِحْدَةُ الإبلاغ الأولى بين الناس ، وهي عبارة عن مركب إسنادي مُكَوَّن من كلمتين على الأقل أُسندت إحداهما إلى الأخرى ، وهاتان الكلمتان هما المبتدأ مع الخبر ، والفعل مع الفاعل . هذا شرط مبناها ، وشرط معناها أن تعبّر عن معنًى تامّ قائم بذاته غير محتاج إلى غيره.

بين الجملة والكلام

يُعدّ كتاب سيبويه (ت 180هـ) أول كتاب مكتمل ظهر في النحو، ولم يظهر مصطلح "الجملة" –على شهرته– في الكتاب ولا في الدّراسات التي عاصَرَتْه ، وسيبويه نفسه لم يستخدم هذا المصطلح على النّحو الذي تناوله به من جاء بعده، ولكن هذا لا يعني أنّ مفهوم الجملة كان غائبا في ذهنه، فالقارئ لكتاب "سيبويه" يلاحظ أنه يستخدم لفظ "الكلام" حيث يَتوقّع القارئ أن يستخدم لفظ "الجملة".

فمن المواضع التي استعمل فيها "سيبويه" لفظ "الكلام" بمعنى "الجملة" قوله مثلا:"ألا ترى أنّك لو قُلْتَ فيها عبدُ الله حسُن السّكوت وكان كلاما مستقيما، كما حسُن واستَغنى في قولك:هذا عبدُ الله ".[1]

فيُلاحظ أنّ "سيبويه" في هذا النّص يُطِلق لفظ "الكلام" على المركّب الإسنادي المُكتفي بذاته والمُستغني عن غيره نحويًّا ودلاليًّا، ويمثّل له بقوله: "فيها عبدُ الله" و"هذا عبد الله"، فكلاهما مركّب إسنادي مستقلّ من حيث المبنى فهو غير مرتبط بما سبقه نحويًّا ، ومكتفٍ من حيث المعنى فلا نحتاج فيه إلى شيء نُضيفه، ويمكن أن ينقطع الكلام بعده.

وعليه فـ"سيبويه" في هذا النّص ما وَصَفَ الكلام إلاّ بما تُوصف به الجملة، ومن ثمّ يحقُّ لنا القول بأنّ لفظ "الكلام" عند "سيبويه" يتطابق مع مفهوم الجملة المفيدة.

وبعد "سيبويه" كان أوّل نحويّ يتحدّث عن الجملة صراحة هو "المبرّد" (ت 285 هـ) في كتابه "المُقْتَضَب" حيث قال: "وإنّما كان الفاعل رَفْعًا لأنّه هو والفعل جملة مفيدة يحسن السّكوت عليها ، وتجب بها الفائدة للمخاطب".[2]

فـ"المبرّد" في هذا النّصّ قد وَصف الجملة بما يُوصف به الكلام، ونعني بذلك عَدَّهُ السّكوت حَدًّا فاصِلاً يُشير إلى الانقطاع النحوي والدّلالي بينها وبين غيرها، فالجملة يسبقها سكوت ويعقبها سكوت ، فأمّا السّكوت الأوّل فيدلّ على أنّها غير متعلّقة بما قبلها من الناحية التركيبية ، وأمّا السّكوت الثاني فيدلّ على تمام المعنى واكتمال الدّلالة، ومن ثمّ حصول الفائدة للمخاطب على حدّ قول "المبرّد".

---

[1] سيبويه : الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1977، 88/2.

[2] المبرد: المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة ، القاهرة ، 1968، 8/1.

ويُلاحظ أنّ النّحاة الأوائل كلّما تحدّثوا عن الكلام أو الجملة اكتفوا بالتّمثيل ووَصْفِ التّركيب دون تعريفه ؛ لأنّ اهتمامهم في تلك المرحلة المبكّرة كان مُنصرِفًا إلى التّمثيل والتّحليل ، وليس منصرفا إلى التّحديد والتّعريف، ولهذا لم نعثر في مؤلفاتهم على تعريف محدّد للكلام أو الجملة، واستمر الأمر هكذا إلى أن جاء القرن الرابع الهجري فبدأ النّحاة يضعون لهما تعريفات مُوحَّدة تصدق على الكلام كما تصدق على الجملة في آن واحد.

يقول "ابن جنّي" (ت 392هـ): "أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يُسمّيه النّحويون الجمل، نحو زيد أخوك وقام محمد ".[1]

فـ"ابن جنّي" في هذا النّصّ يقصد بكلّ واحد من المصطلحين ما يُقصد بالآخر، ومن هنا يكون قد سوّى صراحة بين الكلام والجملة، ويتّضح من تعريفه لهما أنّ كلاًّ منهما يُطلق على المركّب الإسنادي المستقل في مبناه والمفيد في معناه.

وقد سار "الزمخشري" (ت 538هـ) في الاتّجاه نفسه حين قال: "الكلام هو المركّب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتّى إلاّ في اسمين كقولك: زيد أخوك وبشر صاحبك، أو فعل واسم نحو قولك: ضُرب زيد وانطلق بكر ، ويُسمّى الجملة"[2].

فـ"الزمخشري" في هذا النّص يذهب هو الآخر إلى أنّ الجملة والكلام متماثلان، كما ذهب إلى ذلك" ابن جنّي" من قبل.

وبعد هاؤلاء النحاة صار المؤلفون في النحو منهم مَنْ يُطْلِقُ على المركب الإسنادي المستوفي للشروط المذكورة مصطلح "الكلام" ، ومنهم مَنْ يُطلق عليه مصطلح "الجملة" ، ومنهم من يُزاوج بين المصطلحين في الاستعمال ، حتى جاء العصر الحديث فاقتصر أغلب المؤلفين على مصطلح "الجملة" وكاد مصطلح الكلام (بمعنى الجملة) أن يختفي من المؤلفات المعاصرة ، بل أُفْرِدَتْ في عصرنا مؤلفات كثيرة لدراسة الجملة ، نذكر منها على سبيل المثال: "الجملة العربية: تأليفها وأقسامها" لفاضل صالح السامرائي ، و"الجملة العربية: مكوناتها– أنواعها– تحليلها" لمحمد إبراهيم عبادة ، و"بناء الجملة العربية" لمحمد حماسة عبد اللطيف و"مدخل لدراسة الجملة العربية" لمحمود أحمد نحلة ، وغيرها من المؤلفات.

---

[1] ابن جني: الخصائص، 57/1.

[2] الزمخشري: المفصل في علم العربية ، دار الجيل، بيروت، د.ت، ص6.

عناصر بناء الجملة:

علامة الجملة الفارقة أنّها مركّب إسنادي، فالإسناد شرط الجملة في العربية؛ وذلك لأنّ الجملة تتضمّن فكرة ما أو معنى مفيدا، وهو لا يتحقق إلاّ بإسناد كلمة إلى أخرى؛ لأنّ الكلمة الواحدة لا يمكن أن نفهم منها إلا معناها المعجمي فحسب، فكلمة (قام) مثلا لا يَفهم منها المتلقّي سوى معنى القيام حتّى إنّه ليسأل مستفهما: من الذي قام؟، فيقال: فُلانٌ، فيفهم فكرة ما، كذلك إذا قلنا: (الرّجل) لم يفهم السّامع شيئا يصلح أن يكون فكرة إلا إذا أسندنا فقلنا: (الرّجل قادم) مثلا، ومن ثمّ انبنت الجملة العربية في جوهرها على ثنائية المسند والمسند إليه.

ولهذا قال "سيبويه" عن المسند والمسند إليه: "وهما ما لاَ يغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بُدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمَبنيُّ عليه. وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله ، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بُدّ من الآخر في الابتداء"[1].

إذن لا بُدّ لكلّ جملة من مسند ومسند إليه، لأنّ الإفادة لا تحصل إلا بالإسناد وهو لا يكون إلا بين كلمتين، وهو لا يحدث بين كلّ كلمتين بلا ضوابط وكيفما اتّفق، بل إذا كان لإحداهما تعلّق بالأخرى على الوجه الذي تحصل به الفائدة.

ومن هنا قرّر النّحاة أنّ الكلام – بمعنى الجملة المفيدة – لا يمكن أن يكون من كلمة واحدة ولا من فعلين ولا من حرفين ولا من اسم وحرف ولا من فعل وحرف، لكن الاسمين يمكن أن يكوّنا كلاما لكون أحدهما مسندا والآخر مسندا إليه، وكذلك الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا إليه.

العمدة والفضلة في بناء الجملة:

قد تتكون الجملة من اسمين أو من اسم وفعل كما سبق ويكتفي بهما المتكلّم في نقل المعنى الذي يريده، كما يكتفي بهما السّامع في إدراك ذلك المعنى، وربما طالت ألفاظها فتعددت عناصرها واحتوت الفعل والفاعل والمفاعيل والحال ..إلخ، كقولهم:(قام عبد الله مبتسما يوم الجمعة عندك قياما مهذبا ابتغاء مساعدتك له).

ففي هذه الجملة لمّا أُسند الفعل (قام) إلى المسند إليه (عبد الله) تكوّنت الجملة في حدّها الأدنى ، فهذا القدر من الكلام مركّب إسنادي مفيد لمعنى تامّ، ثمّ أُضيفت كلمة (مبتسمًا) لتفيد الحال التي حصل فيها القيام، ثمّ كلمة (يوم الجمعة) لتفيد زمن القيام، ثمّ كلمة (عندك) لتفيد مكانه، ثمّ كلمة (قياما مهذبا) لتفيد

[1] سيبويه: الكتاب، 23/1.

نوعه، ثمّ كلمة (ابتغاء مساعدتك) لتفيد هدفه وغايته. فكلّ عنصر مذكور في الجملة يؤدّي دورا في تكوين المعنى كما هو ملاحظ.

وعلى الرّغم من ذلك فقد ميّز النّحاة بين العناصر اللاّزمة لتكوين الجملة وتُعد ضروريّة لبنائها والتي لا تخلو أيّة جملة منها وأطلقوا عليها مصطلح "العُمْدَة"، وبين العناصر غير اللاّزمة والتي تُذكر أحيانا وتُلغى أحيانا أخرى وأطلقوا عليها مصطلح "الفَضْلَة".

فأمّا العناصر العمدة فهي محصورة في عنصري الإسناد: المسند والمسند إليه ؛ لأنّ أقلّ قدر من الكلام تنعقد به الجملة كلمتان إحداهما تكون مسندا إليه والأخرى مسندا.

فالأول (المسند إليه) ما كان فاعلا أو نائب فاعل أو مبتدأ أو ما تحوّل اسمًا لناسخ فِعليّ أو حَرفيّ ، والثّاني (المسند) ما كان فعلا تامًّا أو خبرا لمبتدإ أو لناسخ فِعليّ أو حَرفيّ.

وأمّا العناصر الفضلة فما سوى ذلك من الوحدات المتمّمة، كالمفاعيل والتّوابع والحال والتّمييز والظّرف والجار والمجرور وغيرها.

تصنيف الجملة عند النّحاة القدامى:

قسّم النّحاة الجملة عدّة تقسيمات، وكلّ تقسيم منها يخضع لمبدإ معيّن.

فقسّموها بحسب عناصر الإسناد والرّتبة الأصلية للكلمة إلى جملة اسميّة وجملة فعليّة. وقسّموها بحسب الوظيفة التي تؤدّيها إلى جملة لها محلّ من الإعراب وجملة لا محلّ لها. وقسّموها بحسب اكتنافها لغيرها أو اكتناف غيرها لها إلى جملة كبرى وجملة صغرى. وفيما يلي توضيح ذلك كلّه:

أولا: تقسيمها إلى جملة اسميّة وجملة فعليّة

وينطلق هذا المبدأ من نوع الكلمة ورتبتها الأصليّة في الجملة،ومن ثمّ قُسِّمت الجملة وفق هذا المبدإ إلى:

1-**الجملة الاسميّة**: وهي التي يتصدّرها اسم يكون بموقع المسند إليه ، نحو: زيد قائم.

2- **الجملة الفعليّة**: وهي التي يتصدّرها فعل يكون بموقع المسند ، نحو: قام زيد.

إذن فالمراد بصدر الجملة المسند والمسند إليه فقط ، فلا عبرة بما تقدّم عليهما من الحروف، ومن ثمّ "فالجملة من نحو:- أقائم الزيدان، وأزيد قائم، ولعلّ أباك منطلق، وما زيد قائما - اسميّة، ومن نحو: أقام زيد، وإن قام زيد، وقد قام زيد، وهلاّ قمت - فعليّة"[1]

[1] ابن هشام: مغني اللبيب، 376/2.

وكذلك لا عبرة بما تقدّم عليهما من الفضلات ، وعليه "فالجملة من نحو: كيف جاء زيد ومن نحو: (فأيَّ آياتِ الله تُنكرون)، ومن نحو(فريقًا كذّبتم وفريقا تقتلون)، و(خشّعًا أبصارُهم يَخْرُجُون) فعليّة؛ لأنّ هذه الأسماء في نِيّة التّأخير"[1].

ثانيا: تقسيمها إلى جملة لها محلّ وجملة لا محلّ لها

1- الجملة التي لها محلّ من الإعراب:

وهي المركّبات الإسناديّة التي تؤدّي وظيفة الاسم المفرد في مركّب إسنادي أكبر، أو بعبارة أخرى هي التي تقع "موقع الكلمة المفردة التي يظهر عليها أثر الحكم النّحوي وُقوعًا استبداليّا يسمح بتحقّق الصّورتين: الأصل والفرع في الاستعمال اللغوي (...) فالعِلّة المانعة من ظهور الخبر الأصلي في جملة (زيد ينام) أنّ الجملة (ينام) وقعت موقع الاسم المفرد (نائم) ، ففسّر النّحاة هذا التّناوب في الموقع بتقدير الجملة الفعليّة في محل الاسم المفرد وحكمه؛ لأنّ المفرد هو الأصل فتكون الجملة عارضة".

ويشمل هذا النّوع من الجمل جملة الخبر والحال والمفعول به والمضاف إليه وجواب الشّرط الجازم (مقترن بالفاء أو إذا) والتّابعة لمفرد والتّابعة لجملة لها محل[2].

2- الجملة التي لا محلّ لها من الإعراب:

ويعكس النّحاة المسألة السّابقة فيذهبون إلى أنّ الجملة إذا لم تنب عن المفرد الذي يمكن أن يظهر عليه الأثر الإعرابي لا محلّ لها من الإعراب ، وهذا هو الأصل في الجمل.

وهذا القسم يشمل الجمل الابتدائية والمعترضة والتّفسيريّة، وجملة جواب القسم، وجملة جواب الشّرط غير الجازم، وجملة الصّلة، والجملة التّابعة لإحدى الجمل السابقة[3].

ثالثا: تقسيمها إلى جملة كبرى وجملة صغرى

وهذا المبدأ ينظر إلى الجملة من حيث اكتنافها لغيرها أو اكتناف غيرها لها فيقسّمها إلى:

1- الجملة الكبرى: وهي الجملة الاسميّة التي خبرها جملة فعليّة أو اسميّة.

فمثال التي خبرها جملة فعليّة: زيد قام أبوه. ومثال التي خبرها جملة اسميّة: زيد أبوه قائم[4].
وقد يدخل على الجملة الكبرى ناسخ من النّواسخ نحو: ظننت زيدًا يقوم أبوه. / ظننت زيدًا أبوه قائم[5].

---

[1] ابن هشام : المرجع نفسه ، 376/2.
[2] ينظر المرجع نفسه ، 410/2 وما بعدها.
[3] ينظر المرجع نفسه ، 382/2 وما بعدها.
[4] ينظر المرجع السابق ، 380/2.
[5] ينظر المرجع السابق ، 382/2.

2- <u>الجملة الصغرى</u>: وهي التي تُبنى على المبتدإ أو على ما أصله مبتدأ فتقع موقع الخبر في الجملة الكبرى كما في المثالين الأوّلين، أو موقع ما أصله خبر كما في المثالين الأخيرين[1].

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين، فتكون صغرى بالنّظر إلى ما قبلها لكونها تؤدّي وظيفة الخبر في جملة أكبر منها، وتكون كبرى بالنّظر إلى ما بعدها لكون جملة أخرى أصغر منها تؤدّي وظيفة الخبر فيها، ومثال ذلك: "زيد أبوه غلامه منطلق" ، فمجموع الكلام جملة كبرى لا غير، و"غلامه منطلق" صغرى لا غير، و"أبوه غلامه منطلق" كبرى باعتبار غلامه منطلق، وصغرى باعتبار جملة الكلام"[2]

ويلاحظ أنّ هذه القسمة التي ذكرها "ابن هشام" لا تنطبق على جميع الجمل؛ لأنّ هناك جُمَلاً لا يمكن إدراجها تحت أحد القسمين السّابقين وهي:

1- الجملة التي تتضمّن إسنادًا واحدًا إذا كانت مستقلة بالإفادة. سواء أكانت فعليّة نحو: سافر أخوك، أم اسميّة نحو: أخوك مسافر، فهذه الجملة لا توصف بصغرى ولا كبرى.

2- الجملة التي تتضمّن أكثر من إسناد إذا كانت الجملة الفَرعيّة فيها لا تؤدّي وظيفة الخبر، بل تؤدّي وظيفة الحال أو النّعت أو غير ذلك من الفضلات، ومثال ذلك قولنا: (رأيت عاملا يساعده ولده)، فلا يوصف هذا القول بأنه جملة كبرى، ولا توصف جملة (يساعده ولده) بأنها جملة صغرى؛ لأنّ الجملة الكبرى والصّغرى تختص بالجملة التي تحتوي على مبتدإ وخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر عندما تكون الجملة منسوخة. ومن ثمّ فإنّ قسمة الجملة إلى كبرى وصغرى -حسب المعيار الذي ذكره "ابن هشام"- ليست حاصرة لجميع الجمل[3]. ولهذا اختار العلماء المحدثون مصطلح "بسيطة ومركبة" بدل مصطلح " صغرى وكبرى" ، فالبسيطة هي التي تضمّنت عملية إسنادية واحدة ، والمركبة هي التي تضمّنت أكثر من إسناد ، وبهذا تكون القسمة شاملة لكلّ الجمل.

---

[1] ينظر المرجع السابق ، 380/2.

[2] المرجع السابق ، 380/2.

[3] ينظر فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية – تأليفها وأقسامها، ص169.

الفـاعـــل

تعريفه:

الفاعل : اسم، مرفوع، قبله فعل تامّ[1]، وهذا الاسم هو الذي فَعَل الفعل[2]، أو لابَسَهُ الفعل.

والاسم قد يكون صريحا ، وقد يكون مؤوّلا به .

– فمثال الاسم الصريح: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾(التوبة:25) ﴿وَاعْبُدُواْ اللّهَ وَلاَ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئاً﴾ (النساء:36) ، فلفظ الجلالة في الآية الأولى ، والضمير المتصل الذي هو الواو في الآية الثانية ، كلّ منهما فاعل ، وهو من نوع الاسم الصريح .

– ومثال المؤول به قولنا: (اشتهرَ أن تنتقلَ العدوى من المريض للسليم) ، فـ(أن تنتقلَ العدوى) مصدر مؤول في محلّ رفع فاعل

- والمقصود بـ(لابسه الفعل) أنّ الفاعل اتّصف بالفعل ، فنُسِب إليه ،

– ومن أمثلة الفاعل الذي لابسه الفعل : (اتسعت ميادينُ العمل في بلادنا، وتنوعت أسبابُه؛ فلن يضيق الرزقُ بطالبيه.)

فـ"ميادين" في الجملة الأولى ، و"أسباب" في الجملة الثانية ، و"الرزق" في الثالثة" كلٌّ منها ليس فاعلا في الحقيقية ، وإنما يُعدّ فاعلاً في النحو فقط ، لأنّ الفاعل في النحو هو الذي أُسْنِدَ إليه الفعل سواء كان في الواقع كذلك ، أم لا.

تكملـة: يكون الفاعل مؤولا إذا وقع مصدرا منسبكًا من حرف مصدري وصلته. وحروف المصادر: (وتسمى حروف السَّبْك) خمسة وهي: (–أنْ الناصبة للمضارع – أنّ –ما –كي –لو). لكن الذي يصلح منها للسبك في باب الفاعل ثلاثة، وهي: " أنْ " – " أنّ " – " ما "، المصدرية[3] . مثل:

(يسعدك أنْ تعملَ الخير، ويسعدني أنك حريص عليه). أي: يسعدك عملُ الخير ويُسْعدُني حرصُك عليه.

ومثل: (ينفعُك ما أخلصتَ في عَمَلِك) ، أي: ينفعُك إخلاصُك في عَمَلِك

---

[1]– أي: ليس من الأفعال الناقصة. – وهي النواسخ التي تحتاج إلى اسم وخبر، لا إلى فاعل؛ مثل: الفعل "كان" وأخواتها.

[2]– أو يفعله الآن، أو في المستقبل؛ ليشمل المضارع والأمر، وقد يكون الفعل داخلا في جملة إنشائية للمدح؛ مثل: (نِعم المُحْسِنُ) ؛ فالفعل في هذه الجملة لا يدّل على زمان

[3] – أمّا: "كي" فلا تصلح للسبك في باب الفاعل؛ لأنها – في الغالب– تكون مسبوقة بلام الجرّ لفظًا، أو تقديراً ؛ نحو: "جئت لكي أكرمك" . فالمصدر المؤول منها ومن صلتها مجرور باللام؛ فلا يكون فاعلا ، وكذلك:"لو" المصدرية؛ لأنها – في الغالب – مسبوقة بجملة فعلية، فعلها "ودّ" أو "يَوَدّ"– أو ما في معناهما؛ نحو : "وَدِدْتُ لو تزورني" . فالمصدر المنسبك منها ومن صلتها يُعرب مفعولا للفعل الذي قبلها.

أحكام الفاعل:

للفاعل عدّة أحكام ، لابدّ أن تتحقق فيه مجتمعة:

أولها: أن يكون مرفوعًا، كالأمثلة المتقدمة. ويجوز أن يكون مجروراً في لفظه، ولكنه في محل رفع. ومن أمثلة ذلك الفاعل المجرور بحرف جرّ زائد. ويغلب أن يكون حرف الجر الزائد هو: "مِنْ"، أو "الباء"، أو: "اللام". نحو: (ما بَقِيَ من أنصار للظالمين – كَفَى بالحق ناصراً ومعينًا– هيهات لتحقيقِ الأمل بغير جُهْدٍ). فكلمة: "أنصار" مجرورة في اللفظ بحرف الجر الزائد: "مِن"، ولكنها في محل رفع فاعل، وكلمة: "الحق"، مجرورة بحرف الجر الزائد: "الباء" في محل رفع؛ لأنها "فاعل". وكذلك: كلمة: "تحقيق" مجرورة باللام الزائدة في محل رفع؛ لأنها فاعل لاسم الفعل:"هيهات". فالفاعل في الأمثلة الثلاثة مجرور اللفظ، مرفوع المحل.

ثانيها: أن يكون موجودا – ظاهراً، أو مستتراً– لأنه جزء أساسي في جملته ، ولا تستغني عنه الجملة لتكملة معناها؛ ولهذا لا يصحّ حذفه.

– ويستثني من هذا الحكم ثلاث حالات قد يحذف فيها الفاعل– وجوبا، أو جوازا– لداعٍ يقتضي الحذف.

1– حذفه وجوبًا

أ– أن يكون عامله (أي: فعله) مبنيا للمجهول؛ مثل: (إنّ القَويّ يُخَاف بأسُه). وأصل الكلام: إن القويَّ يَخَاف الناسُ بأسَه . ثم بُنى الفعل للمجهول، فحذف الفاعل وجوبًا، وحلَّ مكانه نائب له.

ب– أن يكون الفاعل واو جماعة أو ياء مخاطبة، وفعله مؤكد بنون التوكيد؛ كالذي في خطبة أحد القادة: "أيها الأبطال، **لَتَهْزِمُن** أعداءَكم، و**لَترفَعُنّ** رايةَ بلادكم خفّاقة بين رايات الأمم الحّرة ... فأبشري يا بلادي؛ فوالله **لَتسمَعِنّ** أخبارَ النّصْرِ المؤزَّر، و**لَتَفْرَحِنَّ** بما كتب الله لكِ من عزة، وقوة".

(وأصل الكلام: **تهزمونَنّ – ترفعونَنّ – تسمعينَنّ – تفرحينَنّ** ، فَحُذِفَتْ نون الرفع لكراهة توالي ثلاث نونات. ثمّ حُذفت واو الجماعة، وياء المؤنثة المخاطبة وجوبًا لالتقاء الساكنين).

2– حذفه جوازا

أن يحذف جوازا مع عامله (فعله) لغرض بلاغي، بشرط وجود دليل يدل عليهما مثل: (مَنْ قابلتَ؟) فتقول: (صديقًا). أي: "قابلتُ صديقًا". فحُذِفَ الفاعل مع فعله ، والغرض هنا هو تحقيق الإيجاز الذي هو مطلب من مطالب البلاغة.

ومجمل القول: لا بُدَّ من وجود الفاعل اسمًا ظاهراً، أو ضميراً مستتراً أو بارزاً. وقد يُحذف أحيانًا؛ كما في تلك المسائل الثلاثة. وحذفه في المسألتين الأوليين واجب، أما في الأخيرة فجائز.

ثالثها: وجوب تأخيره عن عامله (فعله)، كالأمثلة السالفة. وقد يوجد في بعض الأساليب الفصحى ما يُوهم أنّ الفاعل متقدّم. والواقع أنّه ليس بفاعل في الرأي الأرجح؛ ففي مثل: (الخيرُ زادَ) لا تعرب كلمة:

(الخير) فاعلاً مقدّمًا، وإنّما هي مبتدأ. وفاعل الفعل بعده ضمير مستتر تقديره: "هو" يعود على "الخير"، والجملة الفعلية خبر المبتدأ.

رابعها: أن يتجرّد عامله (فعله) من علامة في آخره تدل على التثنية أو على الجمع حين يكون الفاعل اسما ظاهرا مثنّى أو جمعا، نحو: (طلع النَّيِّران – أقبل المهنئون – برعت الفتيات في الحِرَف المنزلية). فلا يصح في الأمثلة السابقة وأشباهها – طبقا للرأي الشائع – أن يتصل بآخر الفعل ألف تثنية، ولا واو جماعة، ولا نون النسوة، فلا يقال: طلعَا النَّيِّران – أقبلوا المهنئون – برعْنَ الفتيات ..إلاّ على لغة تزيد هذه العلامات مع وجود الفاعل الظاهر بعدها. وهي لغة فصيحة، ولكنها قليلة الاستعمال.

خامسها: أن عامله (أي: فعله) قد يكون محذوفا (أي:غير متلفظ به)

– فيكون الفعل محذوفا جوازا إذا وقع في جملة هي جواب استفهام ، وتشتمل على نظير الفعل المحذوف. نحو: (من انتصر؟) فتجيب: (الشجاعُ). فـ"الشجاع" هنا فاعل لفعل محذوف ، والتقدير: "انتصر الشجاع". ونحو: (أحَضَرَ اليوم أحد؟) فتجيب: (الضَيْفُ) ، فـ"الضيف" هنا فاعل لفعل محذوف ، والتقدير: "حضر الضيفُ".

سادسها: أن يتصل بعامله (فعله) علامة تأنيث تدل على تأنيثه (أي: على تأنيث الفاعل)

أ– إن كان العامل فعلا ماضياً فاعله المؤنث اسم ظاهر لحقت آخره تاء التأنيث الساكنة كما في قوله تعالى : (قالت امرأة العزيز الآن حَصْحَصَ الحَقُّ) (يوسف/51) ، وكذلك إن كان فاعله ضميرًا مستترًا عائدًا على الغائبة ، مثل: (البِنْتُ تعلّمتْ).

ب– إن كان الفعل مضارعا فاعله المؤنث اسم ظاهر، لحقت أوّله تاء متحركة: مثل: (تَتَعلم البنت)، وكذلك إن كان فاعله ضميرا مستترا عائدًا على الغائبة ، مثل: (البنتُ تتعلم).

سابعها: أن يتقدم – أحيانا – على المفعول به ؛ كالأمثلة السابقة ، ولهذا التقدم ثلاثة أحوال ؛ فقد يكون واجبا، وقد يكون ممنوعا، وقد يكون جائزا.

أ– يجب تقديم الفاعل وتأخير مفعوله في مواضع، أشهرها:

1– خوف اللّبس الذي لا يمكن معه تمييز الفاعل من المفعول به؛ كأنْ يكون كلٌّ منهما اسمًا مقصوراً؛ نحو:(ساعدَ عيسى يَحْيَى)، أو مضافًا لياء المتكلم؛ نحو: (أكْرَمَ صديقي أبي)[1]. فلو تقدم المفعول به على الفاعل لخفِيَتْ حقيقة كل منهما لعدم وجود قرينة تزيل هذا الغموض واللبس.

[1] – يقع اللبس في صور كثيرة ؛ فيشمل كلّ الأسماء الي يُقدّر على آخرها الإعراب، كالمقصور، وكالمضاف إلى ياء المتكلم، وكالأسماء التي تعرب إعرابا مَحَلِيًّا، ومنها "المبنيات"؛ كأسماء الإشارة، وأسماء الموصول ..إلخ

– فإن وجدت قرينة لفظية أو معنوية لم يكن الترتيب واجبًا ، كما في قوولنا: (أكرمتْ يَحْيَى سُعْدَى) ، فوجود تاء التأنيث في الفعل دليل على أنّ الفاعل هو المؤنث (سُعْدَى).

2– أنْ يكون الفاعل ضميرا متصلاً والمفعول به اسمًا ظاهرا؛ نحو : (أتقنتُ العملَ، وأحكمتُ أمرَه).

3– أنْ يكون المفعول به قد حُصِرَ فيه الفعل. (وتكون أداة الحصر هي: "إنّما" أو "إلا" المسبوقة بالنفي)، نحو: (إنما يفيد الدواءُ المريضَ)، أو: (ما أفاد الدواءُ إلا المريضَ).

ب– <u>يجب تقديمُ المفعول به على الفاعل</u> فيما يأتي:

1– أن يكون الفاعل مشتملا على ضمير يعود على المفعول به، نحو: (باع الدارَ مالكُها) . فقد اتصل بالفاعل وهو (مالك) ضمير يعود على المفعول به السابق وهو (الدار).

2– أن يكون الفاعل قد حُصِرَ فيه الفعل؛ نحو:(لا ينفع المَرْءَ إلا الصِّدْقُ– إنما ينفع المرءَ الصِّدْقُ.)

3– أن يكون الفاعل اسما ظاهرا والمفعول به ضميرا متصلاً ؛ نجو : (هداك اللهُ إلى الخير)

ج– <u>يجوز تقديمُ المفعول به على الفاعل</u> في غير الحالات التي سبقت في (أ) و(ب).

– فمن أمثلة تقديم الفاعل على المفعول جوازا قول الشاعر:

وإذا <u>أراد اللهُ نَشْرَ</u> فضيلة ♦♦ طُويتْ أتاحَ لها لسانَ حسودِ

فلفظ الجلالة هنا فاعل ، و(نشر) مفعول به ، وقد ورد كلّ منهما في موضعه المعتاد.

– ومن أمثلة تقديم المفعول به – جوازا – على فاعله قول الشاعر:

<u>أبَتْ ليَ حَمْلَ الضَّيم نفسٌ</u> أبيَّةٌ ♦♦ وقلبٌ إذا سِيم الأذى شبَّ وقْدُهُ.

فـ(نفسٌ) فاعل مؤخر ، و(حَمْلَ) مفعول به مقدّم

<u>النائب عن الفاعل:</u>

يُوجد من الدّواعي ما يَقتضي حذف الفاعل دون فعله ، ويترتب على حذفه أمران محتومان؛ أحدهما: تغيير يطرأ على فعله ، والآخر: إقامة نائب عنه يحلّ محله. ولكلّ واحد من الأمرين تفصيلات وأحكام تخصه. وإليك ما يتعلق بالأمر الأول:

1– إن كان الفعل ماضيًا، صحيح العين، خاليا من التضعيف وجب ضمّ أوله، وكسر ما قبل آخره إن لم يكن مكسورا من قبل. فالفعل في مثل: (فَتَح العملُ بابَ الرزق – أكرَم الناسُ الغريبَ) يتغير بعد حذف الفاعل؛ فيصير في الجملة: (فُتِحَ بابُ الرزق – أُكْرِمَ الغريبُ)

2– إن كان الماضي المبني للمجهول ثلاثيًّا مضعفًا؛ مثل: "عَدّ" في نحو:(عدّ الصّيْرَفيُّ المالَ). – فإنه

تُضمُّ فاؤه ، فتقول : "عرفتُ أنّ المالَ قد عُدَّ".[1]

3 – إن كان الماضي الثلاثي مُعَلَّ العين[2](واويًّا أو يائيًّا) مثل: (صام وباع) ، فإنه تُكْسَرُ فاؤه وينقلب حرف العلة ياء؛ فنقول: "صِيمَ و بِيع".[3]

4– إن كان الماضي المُعَلّ العين على وزن انفعل ؛ مثل: (انقاد) أو على وزن افتعل ؛ مثل: (اختار). فإنه يُكْسَرُ ثالثُه مع أوّله، فيقال فيهما : "اِنْقِيد و اِخْتِير".

5– إن كان الماضي صحيح العين مضعفًا ، على وزن انفعل؛ مثل : (انصبّ) أو على وزن افتعل ؛ مثل: (امتدّ) ، فإنه يضم ثالثه مع أوله ، فيقال فيهما : "اُنْصُبَّ و اُمْتُدَّ".

6– إن كان الماضي صحيح العين مبدوءا بهمزة وصل يُضَمُّ ثالثه مع أوله ؛ ففي مثل: (اعتمدَ العاقلُ على نفسه) يقال في البناء للمجهول: "اُعْتُمِد على النفس".

7– إن كان الماضي مبدوءا بتاء زائدة وجب ضمّ الحرف الثاني مع الأول؛ ففي مثل: (تعلَّمَ الولدُ حِرْفَةً)، يصير بالبناء للمجهول: "تُعُلِّمَتْ حرفةٌ"

8– إن كان الفعل مضارعًا وَجَبَ ضمُّ أوله ، وفتح ما قبل آخره إن لم يكن مفتوحا من قبل ؛ فالمضارع في مثل: (يُحَرِّكُ الهواءُ الغصنَ) يصير في الجملة بعد حذف الفاعل: "يُحرَّكُ الغصْنُ".[4]

ب– <u>الأشياء التي تنوب عن الفاعل بعد حذفه.</u>

ننتقل إلى الأمر الثاني الذي يترتب على حذف الفاعل؛ وهو: إقامة نائب عنه يحلّ محله.
والذي يصلح للنيابة عن الفاعل واحد من أربعة أشياء؛ المفعول به والمصدر، والظرف، والجار مع مجروره.

1–**<u>فأما المفعول به</u>** فإنّ فعله قد يكون متعديا لواحد، وقد يكون متعديًا لاثنين أصلهما المبتدأ والخبر؛ كمفعولي: "ظن" وأخواتها ، أو ليس أصلهما المبتدأ والخبر؛ كمفعولي: "أعطى" وأخواتها، وقد يكون متعديًا لثلاثة؛ "كأعلم" و"أرى".

فإن كان الفعل متعديًا لمفعول به واحد مذكور في الكلام، أقيم هذا الواحد مقام الفاعل. وإن كان متعديا

---

[1] – كسر ما قبل الآخر هنا مقدّر ؛ لأنّ أصله: "عَدَدَ" وبالبناء للمجهول صار"عُدِد" ، ثم أُدْغِمَتْ عينه في لامه فصار(عُدَّ).

[2] – معل العين ما يكون وسطه حرف علة (واو أو ياء) قد انقلب إلى حرف علة آخر وهو(الألف) ، كما في (صام وباع). فأصلهما "صَوَمَ وبَيَعَ". ويُسمّى هذا إعلال بالقلب

[3] - الكسر في الحرف الذي قبل الآخر هنا مقدر لأنّ أصلهما: "صَوَمَ و بَيَعَ" وبالبناء للمجهول ، صارا "صُوِمَ وَبُيِعَ" ، فطرأ عليهما تغيير بقلب الضمة فيهما كسرة ، وقلب الواو ياءً ، فصارا : (صِيم و بِيع) .

[4]– فتح ما قبل الآخر قد يكون مقدرا، كما في نحو: (يُصَام ويُبَاع). فأصلهما عند البناء للمجهول: "يُصْوَم ويُبْيَع"، فنقلت حركة حرف العلة الذي هو عين الكلمة إلى الساكن قبله، وقلبت الواو والياء ألفا ؛ فصارا: (يُصَامُ ويُبَاع). ويسمى هذا إعلال بالنقل

لاثنين مذكورين فقد يكون أصلهما ليس المبتدأ والخبر، وقد يكون أصلهما المبتدأ والخبر. فأي المفعولين ينوب؟. وإن كان متعديا لثلاثة مذكورة فأيُّها ينوب كذلك؟

– خير الآراء وأنسبُها: اختيارُ الأوّل للنيابة إذا كان هو الأظهر والأبين للقصد ، – وإذا وقع الاختيار على الأول لينوب عن الفاعل وجب ترك ما عداه على حاله – كما كان – مفعولاً به منصوبًا ، وفيما يلي أمثلة لأنواع الفعل المتعدي قبل بنائه للمجهول، وبعد بنائه.

–(عَرَف المسترشدُ الصّوابَ – عُرِفَ الصوابُ) – (أعطى المعلمُ التلميذَ كتابًا – أُعْطيَ التلميذُ كتابًا).

–(ظَننتُ الخَبَرَ صحيحًا– ظُنَّ الخَبَرُ صَحِيحًا)– (أعْلَمْتُ التاجرَ الصِّدْقَ نافعًا– أُعْلِمَ التاجرُ الصِّدْقَ نافعًا)

2– <u>وأما المصدر</u> فيصلح للنيابة عن الفاعل إذا كان مفيدًا ، وتتحقق الفائدة بشرطين وهما: أن يكون المصدر مُتَصَرِّفًا ومُخْتَصًّا.

– **<u>والمراد بالتصرف</u>:** ألاّ يلازم المصدر النصب على المصدرية. وإنما يتنقل بين حركات الإعراب المختلفة؛ على حسب حالة الجملة؛ مثل: (فَهْم ، جلوس، تَعَلُّم ..إلخ)

فإن كان المصدر ملازمًا للنصب على المصدرية لم يكن متصرفا ولا يصح اختياره للنيابة عن الفاعل؛ مثل: "مَعاذ" و"سبحان"، فإنّ كُلاًّ منهما لم يشتهر استعماله عند العرب إلا منصوبًا مضافًا في نحو: (معاذَ الله) و(سبحان الله) ، فلو وقع أحدهما نائب فاعل لخرج عن النصب الواجب له في كلام العرب.

–**<u>والمراد بالاختصاص</u>:** أن يكتسب المصدر من لفظ آخر معنى زائداً على معناه المبهم، الدّال على الحدث المجرّد؛ ليكون في الإسناد إليه فائدة. فالمعاني المبهمة المجردة مثل: (قراءة– أَكْل– سَفَر...) يدل كلٌّ منها على معناه الذي يفهم من لفظه دون زيادة شيء عليه ؛ فكلمة: "قراءة" ليس في معناها الحرفي ما يدلّ على أنها قراءة سَهْلَة أو صَعْبَة،... و"الأكْل" ليس في معناه الحرفي ما يدل على أنه لذيذ أو بغيض، و"السفر" ليس في معناه الحرفي ما يدل على أنه سفر قريب أو بعيد.

وهكذا يدل المصدر وحده على المعنى المجرد؛ أي: "الحَدث المَحْض" فمثل هذا المصدر، لا يصلح أن يكون نائب فاعل، لأنّ الإسناد إليه لا يُفيد ، فلا يصح أن يقال: عُلِمَ عِلْمٌ – فُهِمَ فَهْمٌ ... إذ لا بدّ مع المصدر من زيادة معنى جديد على معناه الأصلي؛ ليكون صالحا للنيابة عن الفاعل، وهذه الزيادة تأتيه من خارج لفظه ، وهي التي تجعله محدّدًا مختصًّا.

وقد تَحْصَلُ هذه الزيادة بواحد أو أكثر من عدّة أمور؛ منها تعريفه بـ(ال) ؛ نحو (عُلِمَ العِلْمُ)[1] ، ومنها وَصْفُه ؛ نحو: (عُلِمَ عِلْمٌ نافعٌ). ومنها: إضافته؛ نحو: (فُهِمَ فَهْمُ العباقرة). ومنها: دلالته على العدد؛ نحو: (قُرئ عشرون قراءة).

[1] (أل) هنا تفيد العَهْد ، والمعهود هو علم يعرفه المخاطب

3- <u>وأما الظرف</u> بنوعيه فيصلح للنيابة عن الفاعل إذا كان مفيداً أيضًا، وهذه الفائدة تتحقق بشرطين؛ أن يكون الظرف مُتصرّفا ومختصًّا.

- **<u>والمراد بالتصرف</u>** صحّة التنقل بين حالات الإعراب المختلفة على حسب حالة الجملة، وعدم التزامه النصب على الظرفية ؛ لأنّ عدم تصرّفه يمنع وقوعه مرفوعًا نائب فاعل ، كما سبق.
- فمثال الظرف المتصرف: (يوم – زمان – قُدّام – خلْف ...)؛ فهذه الظروف المتصرفة يصح وقوعها نائب فاعل إن كانت مختصة. ومثال الظرف غير المتصرّف – وهو الذي يلازم النصب على الظرفية أو يكون في محل نصب على الظرفية-: (قبل – بعد – قَطُّ- ثَمَّ – إذا) فلا يصح أن يقع واحد من هذه الظروف وأشباهها نائب فاعل؛ حتى لا تخرج هذه الظروف عن الظرفية وهي الحكم الثابت لها في كلام العرب.

- **<u>والمراد بالاختصاص</u>** هنا: أن يُزاد على معنى الظرف معنى جديد يكتسبه من كلمة أخرى تتصل به ؛ ليزول الغموض والإبهام عن معناه ، كأن يكون الطرف معَرَّفًا بـ(ال) ؛ نحو: (سُهِرَت الليلةُ). أو يكون موصوفًا ؛ نحو: (قُضِيَ شهرٌ جميلٌ في المصايف). أو يكون مضافًا ؛ نحو: (أُعْلِنَ أَوَانُ الرَّحِيلِ)، أو يكون دالاً على العدد ؛ نحو: وُقِفَ عَشْرُ دقائق في الصّلاة

- و**<u>أمَّا حرف الجر مع مجروره</u>** فالذي ينوب عن الفاعل هو الجار والمجرور معا، ويُشترط لإنابتهما أن يكون الإسناد إليهما مفيدًا. وتتحقق الفائدة بأمرين؛ أن يكون حرف جر متصرّفًا، وأن يكون مجروره مختصًّا

- **<u>والمراد بالتصرف</u>** في حرف الجر أن يكون الحرف يدخل على جميع الأسماء ، ولا يَلْزَمُ جَرَّ نَوْعٍ مُعَيّن منها فلا يَجُرُّ غيره ، كالذي يلزم جرّ الأسماء الظاهرة فقط؛ مثل: (منذ) ، أو جرّ النكرات فقط ؛ مثل: (رُبَّ) أو جرّ المُقْسَمِ به فقط كـ(الواو) ، أو جرّ المستثنى فقط كـ(خَلاَ). فلا يصحّ وقوع شيء من تلك الحروف مع مجروراتها نائب فاعل.

-**<u>والمراد بالاختصاص</u>**: أن يكون المجرور معرفة؛ كما في قولنا: (احْتُفِيَ بمُحَمَّدٍ- اعتُمِدَ عليك -عُفِيَ عن هذا). فالمجرور في الجملة الأولى هو الاسم العَلَم (محمد) ، وفي الثانية هو الضمير المتصل (الكاف) وفي الثالثة هو اسم الإشارة (هذا) ، وكلّها من المعارف

فإن لم يكن المجرور معرفة ، فلا بدّ أن يكتسب المجرور معنًى زائدًا فوق معناه الخاص به. ويجيئه هذا المعنى الزائد من لفظ آخر يتصل به فتحصل الفائدة المطلوبة من الكلام ؛ كما في قولنا:
(جُلِسَ في الحديقةِ – أُخِذَ من حَقْلٍ ناضجٍ – قُطِعَ في طريقِ الماء – رُكِبَ على ثَلاَثِ سيارات.)
ولا يَصِحُّ : "جُلِسَ في حديقة – أُخِذَ من حقل – قُطِعَ في طريق – رُكِبَ على سيارة"

– إلى هنا انتهى الكلام على الأشياء التي يصلح كل واحد منها أن يكون نائب فاعل إذا لم يُوجد غيره في الجملة، فإذا وُجِد أكثر من واحد صالح للإنابة لم يَجُزْ أن ينوب عن الفاعل إلا واحد فقط؛ لأن نائب الفاعل – كالفاعل – لا يتعدد. لكن ما الأحقّ بالنيابة عند وجود نوعين مختلفين صالحين أو أكثر؟.

يميلُ كثير من النحاة إلى اختيار المفعول به دائمًا، ليكون هو النائب ، ففي مثل: (أنشدَ الشاعرُ القصيدة إنشاداً بارعًا في الحفل أمام الحاضرين)، يكون الأفضل عندهم – حين بناء الفعل للمجهول – اختيار المفعول به نائبا؛ فيقال: "أُنْشِدَتْ القصيدةُ إنشاداً بارعًا في الحفل أمام الحاضرين". ولا مانع من ترك الأفضل واختيار غيره كما قالوا.

والرأي الأنسب هو أن نختار من تلك الأنواع ما له الأهمّيّة في إيضاح الغرض، وإبراز المعنى المراد ، من غير تقيّد بأنه مفعول به أو غير مفعول به ، وأنه أول أو غير أول. ففي مثل: (خطف اللصُّ الحقيبةَ من يد صاحبتها أمامَ الراكبين في السيارة) – تكون نيابة الظرف: "أمام" أولى من نيابة غيره؛ فيقال: "خُطِفَ أمامُ الراكبين في السيارة الحقيبةَ من يد صاحبتها" ؛ لأنّ أهم شيء في الخبر وأعْجَبَه أن تقع الحادثة أمام الراكبين ، وهم جمع كبير يُشاهد الحادث فلا يدفعه ، ولا يبالي بهم اللص. وقد تكون الأهمية في مثال آخر: للجار والمجرور؛ نحو: (سُرِق في ديوان الشُّرْطة سلاحَ جنودِها).

فتبيّن من هذا أنّ اختيار بعض هذه الأنواع دون بعض للنيابة عن الفاعل يقوم على أساس الأهميّة

المفعــول بـه

أولا– تعريف المفعول به:

هو اسْمُ دلّ على شيء وقع عليه فعل الفاعل، إثباتًا أو نَفْيًا ، فالأولُ نحو: (بَرَيْتُ القلمَ)، والثاني، نحو: (ما بَرَيْتُ القلمَ). وقد يتعددُ المفعول به، في الكلام، إن كان الفعل متعديًّا إلى أكثر من مفعول به واحدٍ ، وتفصيل ذلك فيما يلي:

الأفعال التي تنصب مفعولين

1– أفعال تأخذ مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، مثل: – أعطى – منح – وهب ..إلخ ، كما في قولك: (أعطيت خالدًا كتابًا) ، فـ(خالدا) مفعول به أول ، و(كتابا) مفعول به ثانٍ

2– أفعال تأخذ مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وهذه الأفعال هي أفعال القلوب ، وهي قسمان :

أ– **قسم يدل على اليقين** ، وهي: –عَلِمَ – رأى –وجد –درى –ألفى –تَعَلّمْ ، كما في قولك : (علمتُ الخبرَ صحيحًا) ، فـ(الخبر) مفعول به أوّل ، و(صحيحًا) مفعول به ثانٍ

ب– **قسم يدل على الرجحان** ، وهي : –ظَنّ –خَال –حَسِب –زعَم –عَدّ –حَجَا –هَبْ ، كما في قولك : (طننت الراويَ صادقًا) ، فـ (الراويَ) مفعول أول ، و(صادقًا) مفعول ثان.

الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل

وأشهرها فعلان وهما (أعْلَمَ) و(أَرَى) ؛ كما في قولك: (أعلمتُ الطالبَ الحضورَ مُهِمًّا) ، فـ(الطالب) مفعول أول ، و(الحضورَ) مفعول ثان ، و(مُهِمًّا) مفعول ثالث.

وكذلك قولنا: (أَرَيْتُكَ الاجتهادَ مَحْمُودًا). فالضمير المتصل (الكاف) مفعول أول ، و(الاجتهاد) مفعول ثان، و(محمودًا) مفعول ثالث.

ويذكر النحاة أنّ هناك أفعلاً أخرى تدل على ما يدل عليه الفعلان (أعْلَمَ) و(أَرَى) وتعمل عملهما فتنصب ثلاثة مفاعيل وهي: أنبأ – نبّأ – حدّثَ –خبّرَ –أخبرَ ؛ مثل: (أنبأتُهُ الجِدَّ سبيلَ النّجاح)

فالضمير المتصل (الهاء) مفعول أول، و(الجِدّ) مفعول ثان ، و(سبيلَ) مفعول ثالث.

ثانيا– أقسام المفعول به:

المفعول به قسمان: صريح وغير صريح.

والصريح قسمان: ظاهر، نحو: (فَتَحَ خالِدٌ الْحِيرَةَ) [يَلَدٌ بالعراق] ، وضمير قد يكون متصلاً نحو: (أكرمتُك وأكرمتهم)، أو منفصلاً، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة/05) .

وغير الصريح ثلاثة أقسام : مؤول بمصدر بعد حرف مصدريّ، نحو: (علمت أنكَ مجتهدٌ) ، بمعنى : "علمت اجتهادك" . وجملة مؤولة بمفرد، نحو: (ظننتك تجتهد) ، بمعنى : "ظننتك مجتهدا" . ومجرور بحرف الجر الزائد، نحو: (أَمْسَكْتُ بِيَدِكَ) ، بمعنى : "أمسكت يدك".

ثالثا– أحكام المفعول به:

1 –أنه يجب نصبه. فإن دخل عليه حرف جر زائد فهو مجرور لفظا ، منصوب محلاً

2 – أنه يجوز حذفه . وذلك إذا دلّ دليل على حذفه ، مثل قولنا: (رَعَتِ الماشيةُ)، فالأصل في هذه الجملة : "رَعَتِ الماشيةُ العُشْبَ" . فحُذف المفعول للعلم به رغبة في الإيجاز . وكذلك أن تُسأل: (هل رأيتَ محمِدًا؟) ، فتقول: "رأيتُ"، أي : "رأيتُ محمدًا".

3– أنه قد يُحذف عامله (الفعل الذي عَمِلَ فيه النصب) جوازا أو وجوبا ، وذلك إذا دلّ دليل على حذفه

أ– **أما حذفه جوازا** فمثاله أن تُسأل : (ماذا حصَدْتَ؟) ، فتقول: (قَمحًا)، أي: "حصدتُ قمحًا" .

ومنه قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْراً﴾ (النحل/30) أي: "أنزل خيراً".

ب– وأما حذفه وجوبا فيكون في أبواب معينة كالتحذير، والإغراء ، والاختصاص ، والاشتغال ، وغيرها بالشروط المدونة في كلّ باب.

4– أنه قد يتقدم أحيانا على الفاعل ، أو على الفعل والفاعل معا. وذلك إذا لم يكن تقديمه واجبًا أو ممتنعا ، وتفصيل ذلك فيما يلي:

*- **تقديم المفعول به على الفاعل:**

أ- **يمتنع تقديم المفعول به على الفاعل** في الحالات التي يجب فيها تقديم الفاعل على المفعول به. (انظر باب الفاعل)

ب- **يجب تقديم المفعول به على الفاعل** في الحالات التي يجب فيها تأخير الفاعل على المفعول به. (انظر باب الفاعل)

ج- **يجوز تقديم المفعول به على الفاعل** في جميع الحالات التي ليست من حالات الوجوب ، ولا من حالات الامتناع ؛ كما في قولك: (كتبَ زُهيرٌ الدّرسَ ، وكتبَ الدرسَ زُهيرٌ).

*- **تقديم المفعول به عن الفعل والفاعل معا**

أ- **يمتنع تقديم المفعول به عن الفعل والفاعل** في الحالات التالية

1- أن يكون تقديمه موقعا في لبس ، نحو : (ساعد أبي أخي)، فلو تقدم المفعول به لالتبس بالمبتدأ

2- أن يكون قد حُصِرَ فيه الفعل بـ"إلاّ"، أو "إنما" نحو: (لا يقول الشريفُ إلا الصّدْقَ-إنما يقول الشريفُ الصّدقَ)

3- أن يكون مصدرا مؤولاً من "أنّ" المشدّدة مع معمولَيْهَا، نحو: (علمتُ أنّكَ تنجحُ).

ب- **يجب تقديم المفعول به عن الفعل والفاعل** في الحالات التالية

1- إن كان اسمًا له حقّ الصّدارة في الجملة ؛ كأن يكون اسْمَ استفهام ، نحو : (مَنْ قابَلْتَ؟) أو كَمْ وكَأيّنْ الخبريّتَيْنِ ، كما في قولك : (كم كتابٍ قرأتُ وكم مِنْ علمٍ حَوَيْتُ)

2-إن كان ضميرا منفصلا لو تأخر عن عامله لوجب اتصاله به؛ كقولهم: (أيها الأخرار: إياكم نخاطب) .. فلو تأخر المفعول به: (إياكم) لاتَّصل بالفعل ، وصار الكلام: "نخاطبكم" ، فيفوتُ الغرض البلاغي من التقديم (وهو: الحَصْرُ).

3- إن كان الفعل العامل فيه مقترنًا بفاء الجزاء في جواب "أمَّا" الشرطية ، فيجب تقديم المفعول به ليكون فاصلاً بين الفعل و"أمَّا" الشرطية. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾(الضحى/09)

ج- **يجوز تقديم المفعول به على الفعل والفاعل** في جميع الحالات التي ليست من حالات الوجوب ولا حالات الامتناع ، كما في قولك: (أكرمتُ عليًّا ، وعليًّا أكرمتُ)، ومنه قوله تعالى: (فريقًا كذّبتُم وفريقًا تَقْتُلُون)(البقرة/87)

المفعــول المطلـق[1]

تعريفه: هو مصدر منصوب يأتي بعد عامل (فعل) من لفظه لِيُأَكّدَ معناه أو لِيُبيّنَ نوعه أو عدده.

الشرح

المصدر الصريح أصل المشتقات ، ويصلح لأنواع الاعراب المختلفة ؛ فيكون مبتدأ ، وخبرا ، وفاعلا ، ومفعولا به .. إلخ ، وقد يكون منصوبا باعتباره مصدرا صريحًا جاء لغرض معنوي خاص ؛ كتأكيد معنى عامله أو بيان نوعه أو عدده ، وفي هذه الحالة يُسَمّى: "مفعولاً مطلقاً" ، ويقال في إعرابه: إنه منصوب على المصدرية ، أو منصوب لأنه مفعول مطلق.

تقسيم المصدر بحسب فائدته المعنوية:

أ- قد يكون الغرض من المصدر أمرًا واحدًا ؛ وهو: أن يؤكِّد معنى عامله المذكور قبله، ويُقوّيه ؛ (أي: يُبْعِد عنه الشك واحتمال المجاز) ، ويتحقق هذا الغرض بالمصدر المنصوب المُبْهَم[2]، نحو: (حطّم التمساحُ السفينة تحطيمًا)

ب- وقد يكون الغرض من المصدر المنصوب أمرين متلازمين وهما: توكيد معنى عامله المذكور ، وبيان نوعه ، ويكون بيان النوع هو الأهم ؛ نحو: (نظرت للعالِمِ نَظَرَ الإعجاب والتقدير).

ج- وقد يكون الغرض منه توكيد معنى عامله المذكور مع بيان عدده ، ويكون الثاني هو الأهم ؛ نحو: (قرأت الكتاب قراءتين)

د- وقد يكون الغرض منه الأمور الثلاثة مجتمعة ؛ نحو: (قرأت الكتاب قراءتين نافعتين).

العلاقة بين المصدر والمفعول المطلق:

النحاة يسمون المصدر المنصوب الدال على قسم ممّا سبق: "المفعول المطلق". فالمراد بـ"المفعول المطلق" المصدر المنصوب، وقد يراد به: "النائب عن ذلك المصدر"؛ فهي تسمية صالحة لكل واحد منهما.

حذف المصدر الصريح ، وبيان ما ينوب عنه

قد يُحذف المصدر الصريح وتنوب عنه بعض العناصر الأخرى في الجملة . وحكم هذا النائب: النصب دائما . ويذكر في إعرابه: أنه منصوب لنيابته عن المصدر المحذوف ، أو: منصوب لأنه مفعول مطلق.

---

[1] المطلق: أي الذي ليس مقيدا تقييد باقي المفاعيل بذكر شيء بعده ؛ كالمفعول به –المفعول لأجله – المفعول معه...

[2] المصدر المبهم هو الذي يدل على الحدث المجرد بصورة مطلقة من غير أن يقيد بتعريف أو وصف أو إضافة أو عدد

– والأشياء التي تصلح للإنابة عن المصدر كثيرة ؛ منها: ما يصلح للإنابة عن المصدر المؤكِّد. ومنها ما ينوب عن غيره من المصدر.

*– **فممّا يصلح للإنابة عن المصدر المؤكِّد:**

1– **اسم المصدر** والمراد باسم المصدر : اسم مشتق من مادة المصدر ، يدل على ما يدل عليه المصدر ويكون أقلّ حروفا منه ، نحو: سلّم القادم سلاما . فـ(سلاما) اسم مصدر للفعل قبله ، نائب عن المصدر المحذوف ، وهو (تسليما).

2– **الضمير العائد عليه** بعد الحذف ؛ مثل: "اجتهدتُ اجتهادًا لا يَجْتَهِدُهُ أَحَدٌ" . والأصل: "لا يجتهد الاجتهاد". فالضمير عائد على المصدر المؤكِّد الذي حذف ، ونائب عنه ، وهو: (الاجتهاد)

3– **الإشارة إليه** بعد الحذف ، والغالب أن يكون بعد اسم الاشارة مصدر كالمحذوف كقولهم: "أقبلتُ هذا الإقبال".. فاسم الإشارة (هذا) يشير إلى المصدر المؤكِّد المحذوف ، ونائب عنه ، وأما المصدر المذكور بعد اسم الإشارة فهو بَدَلٌ أو عَطْفُ بَيَانٍ من اسم الإشارة.

والذي يصلح للإنابة عن المصدر المبين للنوع:

1– **صفته** ؛ نحو: تكلمت أحسنَ تكلّم ، إذ الأصل: تكلمت تَكَلُّماً أحسنَ تكلم ، فحُذِف المصدر(تكلُّمًا) ، وبقيت صفته وهي(أحسن) بعد أن أضيفت إلى مصدر مماثل للمصدر المحذوف.

2– **الإشارة إليه** ؛ ؛ كقولنا: يقرأ التلميذ تلك القراءةَ الحَسَنَةَ التي سَمِعَهَا من المعلم
فاسم الإشارة (تلك) هنا مفعول مطلق ، وكلمة (القرءة) بدل أو عطف بيان .

3– **الضمير العائد عليه** ؛ كقولك: (الإكرامُ التامُّ أُكْرِمُهُ مَنْ يَسْتَحِقُّهُ) ، تُرِيدُ: أُكْرِمُ الإكرامَ التامَّ مَنْ يَسْتَحِقُّهُ. فالضمير عائد على المصدر المبين للنوع ، ونائب عنه ، وهو الإكرام التام

4– **نوع من أنواعه** ؛ نحو : (مشى العَدُوّ القَهْقَرَى)؛ أي: مَشَى العَدُوُّ مَشْيَ القهقرى ؛ لأنّ القهقرى نوع من أنواع المَشْيِ.

5– **اللفظ الدال على هيئته** ؛ كصيغة: "فِعْلة" ؛ نحو: (مشى القِطُّ مِشْية الأَسَدِ)، و(وثبَ وِثْبة النِّمْرِ). فكلمة: – مِشْية – وِثْبة ، تدل على هيئة المصدر ؛ فهي هنا نائبة عنه.

6– **لفظ كلّ أو بعض** ، بشرط الإضافة لمثل المصدر المحذوف؛ نحو:(لا تبخلْ كلَّ البُخل)، (وأنفِقْ بعضَ الإنفاقِ) ؛ فـ(كل) و(بعض) هنا مفعول مطلق ، وهو مضاف ، والمصدر بعده مضاف إليه

ومثلُ كُلّ و بعض ما يُؤدّي معناهما من الألفاظ الدالة على العموم أو على البعضية ، مثل: جميع ، عامّة، بعض ، نصف ، شَطْر،.. إلخ

والذي يصلح للإنابة عن المصدر المبين للعدد:

– **عدده الدّال عليه** ؛ نحو: (يدور عقرب الدقائق في الساعة ستين دورة). فالأصل: دوراناً ستين دورة . ثم حذف المصدر المنصوب (دورانًا) ، وناب عنه عدده ، وأما كلمة (دورةً) في المثال السابق فهي تمييز.

حذف عامل المصدر

حذف عامل المصدر المبين للنوع أو العدد

يجوز حذف العامل(الفعل) الذي نصب المصدر المبيِّن للنوع أو للعدد بشرط وجود دليل من المقال أو الحال يدل على المحذوف.

– فمثال حذف العامل في المصدر المبين للنوع لوجود دليل أن تُسأل: (هل جلس الزائر عندك)؟ فتُجيب: جلوسًا طويلاً ؛ أي: جلس جلوسًا طويلاً.

– ومثال حذف العامل في المصدر المبين للعدد لوجود دليل أن تُسأل: (هل رجعتَ إلى بيتك اليوم)؟ فتُجيب: رجعتين، أي: رجعتُ رجعتين.

والمصدر في الحالتين السالفتين منصوب بعامله الذي حذف جوازاً ، وليس نائبًا عنه

حذف عامل المصدر المؤكد لعامله

التزم العرب حذف عامل المصدر المؤكِّد لعامله في مواضع معينة ، وأنابوا عنه المصدر المؤكِّد ؛ فحَلَّ محله ، وعمِل عمله ، وأغْنَى عن التلفظ بالعامل ، ؛ وصار ذكر العامل ممنوعاً معه ؛لأنّ المصدر عِوَضٌ عنه ؛ ولا يُجمع بين العوض والمعوَّض.

وهذا الحذف الواجب يكون في المواضع التي التزم فيها العرب حذفه لغرض مقصود ، مع إقامة المصدر المؤكِّد مقامه ، والأمران متلازمان . ومع أن العامل محذوف وجوبًا ، فإنه هو الذي يَنْصب المصدر النائب عنه ، فالمصدر نائب عن عامله المحذوف ، ومنصوب به.

أما المواضع التي ينوب فيها هذا المصدر عن عامله المحذوف وجوبًا فبعضها خاص بالأساليب الإنشائية الطلبية ، وبعضها خاص بالأساليب الإنشائية غير الطلبية، وبعضها خاص بالأساليب الخبرية

1–حذف عامل المصدر في الأساليب الإنشائة الطلبية

المراد بالأساليب الإنشائية الطلبية هنا: ما يكون فيها المصدر دالاً على أمر، أو نهي، أو دعاء، أو توبيخ.

أ– فمثال الأمر أن تقول للحاضرين عند دخول زعيم: (قياماً). بمعنى: قوموا ، وأن تقول لهم بعد دخوله: (جلوسًا). بمعنى: اجلسوا. فكلمة: "قيامًا" مصدر (أو: مفعول مطلق) منصوب بفعل الأمر المحذوف ومثل هذا يقال في: "جلوسًا" وأشباههما. والأصل قبل حذف العامل : قوموا قيامًا – اجلسوا جلوسًا.

ب– ومثال النهي أن تقول لمن بجوارك وقت سماع محاضرة ، أو خطبة: (سُكُوتًا ، لا تكلمًا) والأصل قبل حذف العامل: اسْكُتْ سكوتًا ، – لا تتكلّمْ تكلمًا.

فكلمة: "سكوتًا" مصدر –أو: مفعول مطلق– منصوب بفعل الأمر المحذوف وجوبًا (اسكت) ، و"تكلمًا": مصدر منصوب بفعل المضارع المحذوف المجزوم بلا الناهية (تتكلم) .

ج– ومثال الدعاء بنوعيه: "ربنا إنا قادمون على معركة فاصلة ؛ فـ(نصراً عبادك المؤمنين ، وسحقًا للكافرين)"، أي: فانصر نصرًا عبادك المؤمنين ، واسْحَق سُحْقًا الكافرين.

د– ومثال التوبيخ : (أَبُخْلاً وأنت واسعُ الغنى؟). أي: أتبخَل بُخْلاً.

2– <u>حذف عامل المصدر في الأساليب الإنشائة غير الطلبية</u>

يراد –هنا– بالأساليب الإنشائية غير الطلبية : المصادر الدالة على معنى يريد المتكلم إعلانه وإقراره ، من غير طلب شيء. والكثير من هذه المصادر مسموع عن العرب ؛ كقولهم: عند تذكر النعمة: (حمداً ، وشكراً ،لا كفراً)؛ أي: أحْمدُ الله وأشكُره – ولا أكفرُ به. وكانوا يردّدون هذه الكلمات بغرض إنشاء المدح ، والشكر ، وإعلان عدم الكفر. وكذلك قولهم عند تذكر الشِّدّة: (صبراً ،لا جزعًا). بمعنى: أصْبِرُ ،لا أجْزعُ ، وعند ظهور ما يُعجب: (عَجَبًا) ، بمعنى: أعْجَبُ ، وعند إظهار الموافقة والامتثال: (سمعًا وطاعة) ، بمعنى: أسْمعُ وأطيعُ.

والمصدر في كل ما سبق –أو: المفعول المطلق– منصوب بالعامل المحذوف وجوبًا الذي ناب عنه المصدر في أداء المعنى.

3– <u>حذف عامل المصدر في الأساليب الخبرية</u>

يراد بالأساليب الخبرية أنواع ، كلّها قياسيّ ، بشرط أن يكون العامل المحذوف فِعْلاً يشترك مع المصدر في مادة الاشتقاق.

أ– منها: الأسلوب المشتمل على مصدر يوضح ويفصل أمراً مبهمًا مجملاً ، تتضمنه جملة قبل هذا المصدر، مثل: (إنْ أساء إليك الصديق فاسلك مسلك العقلاء ؛ فإمّا عتابًا كريمًا، وإمّا صفْحًا جميلاً). فسلوكُ مسلك العقلاء أمر مبهم ، مجمل ، لا يعُرَف المقصود منه ، فجاء بعده الإيضاح والتفصيل من المصدرين: "عتابًا" و "صفحًا" ؛ وهما منصوبان بالفعلين المحذوفين وجوبًا ، وقد ناب كل مصدر عن فعله في بيان معناه. والتقدير: فإمّا أن تعْتِب عتابًا كريمًا ، وإما أن تصْفحَ صفحًا جميلاً.

ب– ومنها: الأسلوب الذي يكون فيه المصدر مكرراً ، ، وعامل المصدر واقعاً في خبر مبتدأ. فمثال المكرر: (الخيل الفارهةُ صهيلاً صهيلاً) والتقدير: تصْهَل صَهيلاً

ج- ومنها: الأسلوب الذي يكون فيه المصدر مؤكِّداً لنفسه ؛ بأن يكون واقعًا بعد جملة مضمونها كمضمونه ، ولا تحتمل مراداً غير ما يراد منه ؛ نحو: (أنت تعرف لوالديك فضلَهما ، يقينًا) ، أي: تُوقِنُ يقينًا . فجملة: (تعْرف لوالديك فضلهما) هي في المعنى: (اليقين) المذكور بعدها ،. فـ(يقينًا) ، مصدر منصوب بالفعل المحذوف وجوبًا ، وقد ناب عنه في الدلالة على معناه.

د- ومنها: الأسلوب الذي يكون فيه المصدر مؤكِّداً لغيره ؛ بأن يكون المصدر واقعًا بعد جملة معناها يحتمل معانيَ مختلفة أحدها المعنى الذي يدل عليه المصدر قبل مجيئه ، فإذا جاء المصدر بعدها منع عنها الاحتمال ، وصار المعنى محصورًا في شيء واحد ؛ نحو: (هذا بيتي قطْعًا) ؛ أي: أقْطع برأيي قطعًا. فلولا مجيء المصدر: (قطعًا) لجاز فهم المعنى على أوجه متعددة ، منها: أنه بيتي حقيقة ، أو: أنه ليس بيتي، ولكنه بمنزلة بيتي لكثرة ترددي عليه ، أو: ليس بيتي ولكنه يضمّ أكثر أهلي ..إلخ .

فمجيء المصدر بعد الجملة قد أزال أوجه الاحتمال والشك ، وجعل معناها محصورا في أمر واحد ، فصار ذلك المعنى مؤكّدًا مقطوعا به ، بعد أن كان محتملاً قبل مجيء المصدر.

المفعول فيه (الظرف)

تعريفه : الظرف اسم منصوب ، يدل على زمان أو مكان وقوع الفعل ، ويتضمن معنى "في".

الشــرح:

لنقرأ المثالين التاليين: **(جاءت السيارةُ صباحًا ، ووقفتْ يَمينَ الطريقِ)**

– ففي الجملة الأولى تدل كلمة: (صباحًا) على زمن معروف ؛ هو أول النهار وتتضمن في ثناياها معنى الحرف (في) الدال على الظرفية[1] ، بحيث نستطيع أن نضع قبلها هذا الحرف ، ونقول: (جاءت السيارة في صباح)؛ فلا يتغير المعنى مع وجود (في) ، ولا يفسد صَوْغُ التركيب بذكره. فهو حرف ملاحَظ عند حذفه كالموجود ، يراعى عند تأدية المعنى ، وهذا هو المقصود من أن كلمة (صباحًا) تتضمنه .

وتدل كلمة: "يمين" في الجملة الثانية على المكان ؛ لأن معناها وقفت السيارة في مكان ؛هو: "جهة اليمين" وهي متضمنة معنى: (في)؛ إذ نستطيع أن نقول: وقفت في يمين الطريق ؛ فلا يتغير المعنى.
فكلمة: "صباحًا" في المثال الأول ونظائرها تسمى: ظرف "زمان" ، وكلمة "يمين" في المثال الثاني ونظائرها تسمى: "ظرف مكان".

[1] – أي: "الدال على أنّ شيئا في داخل شيء آخر ، فإذا قلنا مثلاً : "الماء في الكوب" . يكون الظرف هو الكوب ، والمظروف هو الماء ، وإذا قلنا: "السفر اليوم" ، يكون الظرف هو اليوم ، والمظروف هو السفر.

أحكام الظرف بنوعيه

1–أنه منصوب[1] على الظرفية ، فلو كان مرفوعًا ، أو كان منصوبًا لداع آخر غير الظرفية ، أو مجروراً ولو كان الجار هو: "في" الدالة على الظرفية – فإنه لا يسمى ظرفًا ، ولا يُعْرَبُ ظرفًا ولو دلّ على زمان أو مكان.

2– لا بد أن يتعلق الظرف بعامله (أي: الفعل الذي نصبه) وليس من اللازم أن يكون عامله متقدما عليه ؛ كالأمثلة السالفة ، فقد يكون متأخراً عنه ؛ كقولهم: (عند الشدائد تذهب الأحقاد).
فالظرف : (عند) في هذه الجملة ، جاء متقدّمًا على الفعل العامل فيه وهو: (تذهب).

3– أنّ عامله (أي: ناصبه) قد يحذف جوازاً ، أو وجوبًا .
– فيحذف جوازاً حين يدل عليه دليل ؛ كأنْ تُسأل: متى قَدِمْتَ؟ فتجيب : يومَ الجمعة ؛ أي: قَدِمْتُ يومَ الجمعة. وكم مِيلاً مشيتَ؟ فتحيب : ميلين ؛ أي: مشيت مِيلَيْنِ.

4– أن أسماء الزمان كلها تصلح للنصب على الظرفية ، يتساوى في هذا ما يدل على الزمان المبهم (غير المحدد) كـ(ساعة ، ويوم ، وأسبوع ، وشهر ...إلخ) . وما يدل على الزمان المختص (المحدد) ، والاختصاص يكون إما بتعريف ، وإما بإضافة ، وإما بوصف ، وإما بعدد.
– مثال المبهم : (عملت أسبوعا ، واسترحت يوما)
– ومثال المختص: (سافرتُ اليوم – سافرتُ يوم الجمعة – سرتُ يومًا طويلا – سرتُ يومين)

كما يتساوى في هذا ما كان منها جامداً ؛ مثل: يوم ، وساعة ...، وما كان مشتقًّا مرادًا به الزمان؛ كصيغتي: "مَفْعَل ، ومَفْعِل" –بفتح العين وكسرها– القياسيتين الدالتين على "الزمان" ، بشرط أن تكون الصيغ القياسية المشتقة مشتركة مع عاملها في مادة الاشتقاق ، مثل: (حضرت مَحْضَرَ الضيف، وجلست مَجْلِسَه) ، أي: حضرت زمن حضور الضيف ، وجلست زمن جلوسه

– وأما أسماء المكان فلا يصلح منها للنصب على الظرفية إلا ما يلي:
أ–الجِهَات : (أمام ، خلف ، يمين ، يسار، فوق ، تحت)[2] ؛ كما في قولنا : (وقف الحارس أمامَ البيت – وطار العصفور فوقَه) .

ب– المقادير(المسافات) : (غَلْوَة – مِيل – فَرْسَخ – بَرِيد) ؛ كما في قولك : (مشيتُ غَلْوةً ، – ركبتُ مِيلاً – قطعتُ فَرْسَخًا).

ج– ما صيغ. على وزن: "مَفْعَل" ، أو "مَفْعِل" للدلالة على المكان ، بشرط أن يكون المشتق مشتركاً مع

[1] – إما مباشرة ؛لأنه معرب مثل: يوم –وراء ... ، و إما مبني في محل نصب. مثل: حيث – منذ ...
[2] قد ألحقوا بهذه الجهات ألفاظًا أخرى ، منها: (عند – لدَى – وسْط – بين – إزاء – حِذاء ، وما بمعناها)

فعله في مادة الاشتقاق ، نحو: (قعدت مقعَدَ الخطيب ووقفت موقِفَه) ، أي: مكان قعوده ومكان وقوفه ، فلو كان فعله من غير لفظه لوجب الجر بالحرف: "في" ؛ نحو: جلست في مرمى الكرة.

ويلاحظ مما سبق أنّ هذه الصيغة: (مَفْعَل – مَفْعِل) صالحة للزمان والمكان ، ويكون التمييز بينهما بالسياق وما يشتمل عليه من قرائن.

5– أنه يجوز تعدد الظروف المنصوبة على الظرفية لعامل واحد، بشرط اختلافها في جنسها: (أي: اختلافها زمانًا ومكانًا) ؛ مثل: (أقم عندنا يومًا). ففي هذه الجملة نجد الظرف (عند) للمكان ، و(يوما) للزمان

– أما إذا اتفقت الظروف في جنسها فلا تتعدد إلاّ في صورتين ؛ إحداهما: الإتباع ؛ بجعل الظرف الثاني بَدَلاً من الأول ، نحو: أقابلك يوم الجمعة ظهراً. فكلمة "ظهراً" بدل بعض من كل من كلمة: "يوم" والأخرى : أن يكون العامل اسم تفضيل ؛ نحو: (المريضُ اليومَ أحسنُ منه أمسِ). فـ(اليوم) و(أمس): ظرفان العامل فيهما أفعل التفضيل وهو: (أحسن) ، وقد تقدم عليه واحد منهما ، وتأخر واحد.

<u>ما ينوب عن الظرف:</u>

أ– المصدر: يكثر حذف الظرف الزماني المضاف إلى مصدر ، وإقامة المصدر مقامه. فيُنصَب مثله باعتباره نائبًا عنه ، وذلك بشرط أن يُعَيِّن المصدرُ الوقتَ ويوضحه ، أو يبين مقداره ، وإن لم يعينه ؛ – فمثال الأول: (أخرجُ من البيت شروقَ الشمس ، وأعودُ إليه غروبَها). تريد: أخرج من البيت وقت طلوع الشمس ، وأعود إليه وقت غروبها. فحذف الظرف الزماني "وقت". وقام مقامه المصدر ، وهو: (شروق وغروب) ، فأُعْرِب ظرفًا بالنيابة.

ومثال الثاني: (أمْكُثُ عندك كتابةَ صفحةٍ) ؛ أيْ: مُدّةَ كتابةِ صفحة ، ففي هذه الصورة بيان للمقدار الزماني الذي يدل عليه المصدر، دون أن يُعيِّن ذلك الوقت. ويُحدِّده .

– **وهناك أشياء أخرى** غير المصدر تصلح للإنابة عن الظرف بعد حذفه، وتعرب ظرفًا بالنيابة ، منها:

ب– صفة الظرف ؛ نحو: (صبرت طويلا – جلست شرقيَّ المنزل) ؛ أي: صبرت زمنًا طويلا – جلست مكانًا شرقيَّ المنزل.

ج– عدده ؛ بشرط أن يُضاف إلى زمان ، أو مكان ؛ نحو: (مشيت خمسَ ساعات ، قطعت فيها ثلاثةَ فراسخَ.)

د– الإشارة إليه ؛ نحو: (قدمت هذا اليوم)

هـ– كل أو بعض ، وغيرهما مما يدل على الكلية أو الجزئية ، بشرط الإضافة إلى زمان أو مكان ؛ مثل: (نمت <u>كلَّ</u> الليل – استمر الحفل <u>بعض</u> الليل ، قطعت القافلة <u>كلَّ</u> الأميال ، أو <u>بعضَ</u> الأميال).

الظرف المعرب والظرف المبني

الظروف كلها منصوبة على الظرفية ، وما كان منها مبنيا كان في محل نصب على الظرفية .

ومن أمثلة الظروف المبنية :

إذْ : ظرف للزمن الماضي مبني على السكون ، وهي تضاف إلى جملة اسمية أو فعلية ؛ مثل قوله تعالى: (فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا)

إذا : ظرف للزمان الماضي متضمن معنى الشرط ، وهي تضاف إلى جملة الشرط ، وتتعلق بالجواب ، ولذلك قالوا : خافض لشرطه متعلق بجوابه؛ كما في قوله تعالى : (وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها)

قَطُّ : ظرف للزمن الماضي مبني على الضم ، يؤتى به بعد النفي أو الاستفهام ؛ مثل : (ما فعلته قط)

لمّا: ظرف للزمن الماضي مبني ، وهي تقتضي جملتين ، الثانية منهما متوقفة على الأولى ، فهي جواب لها ، كما في قوله تعالى : (فلمّا نجّاكم إلى البَرِّ أعْرَضْتُم)

مُذْ و مُنْذُ : قد يكونان ظرفين للزمان ؛ الأولى : مبنية على السكون والثانية على الضم؛ كما في قولك : (شَرَعْتُ في التحضير للامتحان مذ (أو: منذ) بَدَأَتِ الدّراسَةُ)

متى: ظرف مبني على السكون، وهو اسم استفهام يطلب به تعيين الزمان عموما ؛ نحو (متى قَدِمْتَ) ؟ و(متى تُسافِرُ) ؟

الآنَ : ظرف مبني ، وهو الزمان الذي أنت فيه ؛ نحو: (وَصَلْتُ الآن)

أمْسِ : ظرف زمان مبني على الكسر ، بشرط أن يكون مجرد من (ال) ؛ مثل : (أتممت الكتابة أمسِ)

كلّما : ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب ؛ نحو : (أتألّم كلّما رأيته)

حيث : ظرف مكان مبني على الضم ، يلازم الإضافة إلى الجملة سواء أكانت فعلية ؛ نحو قوله تعالى : (الله أعلم حيث يجعل رسالاته) أم اسمية ؛ نحو(اجلس حيث أخوك جالسٌ)

بين : ظرف للمكان مبني ؛ كما في قولنا (وقَفْتُ بينَ صَدِيقَيَّ) ، وقد يتصل آخره بـ(ما) الزائدة فيصير للزمان ويضاف وجوبا إلى جملة بعدها كلام مترتب عليها ؛ نحو: (بينما–نتحدّث إذ أقبل المدير)

هُنَا : اسم إشارة لظرف المكان القريب ، مبني على السكون ؛ نحو:(قِفْ هُنَا)

ثَمَّ : اسم إشارة لظرف المكان البعيد ، مبني على الفتح كما في قوله تعالى : (وإذا رأيتَ ثَمّ رأيتَ نعيمًا)

المفعول لـه (المفعول لأجله)

تعريفه: هو مصدر قَلْبِيٌّ يدلّ على سبب (أي: علّة) ما قبله ويُشارك عاملَه (أي: فعلَه) في وقته، وفاعله

الشـرح :

لنقرأ الأمثة الآتية: – **لازمتُ البيتَ اسْتِجْمَامًا** – **أو: للاستجـمامِ**

– **تحفّظتُ في كلامي خشيةَ الزّلَلِ** – **أو: لخشيةِ الزّلَلِ.**

– **لا أتخلّفُ عن المعركةِ الجُبْـنَ** – **أو للجُبْنِ**

كلّ جملة من الجمل المعروضة تصلح أن تكون سؤالاً معه جوابه على النحو الآتي:

ما الداعي أو: ما السبب في أنّك لازمت البيت؟. الجواب: الاستجمام.

ما العلة ، أو: ما السبب في أنك تحفظتَ في كلامك ؟ الجواب : خشية الزلل.

ما العلة ، أو ما السبب في التخلف عن المعركة (المنفيّ وقوعه هنا) ؟ الجواب : الجبن

ولو لاحظنا الكلمة الواقعة جوابًا لوجدناها: مصدراً قلبيًّا ؛ أي: من أعمال القلوب وليس من أعمال الجوارح ، وهذا المصدر يُبيّن سبب ما قبله (أي: علّته) ، ويشارك عامله (فعلَه) في الوقت ، وفي الفاعل ؛ لأنّ زمن الاستجمام هو زمن ملازمة البيت ، وفاعل الاستجمام هو فاعل ملازمة البيت. وكذلك زمن التحفظ في الكلام وفاعله هو زمن الخشية من الزلل وفاعلها ، وزمن التخلّف عن المعركة وفاعله هو زمن الجبن وفاعله. فكل كلمة اجتمعت فيها الشروط السالفة تُسمَّى: "المفعول له" ، أو: "المفعول لأجله"

أنواع المفعول لأجله

المفعول لأجله ثلاثة أنواع وهي:

1–المجرد من (ال) والإضافة ؛ كما في المثال الأول

2– المضاف ؛ كما في المثال الثاني

3– المعرف بـ(ال) ؛ كما في المثال الثالث ، وهذا النوع الأخير يقل استعماله منصوبًا ، ويكثر جرُّه باللام التي تُفيد التعليل

أحكامه:

1– إذا استوفى شروطه المذكورة جاز نصبُه مباشرة على أنّه مفعول لأجله ، وجاز جرّه بـ(اللام) التي تفيد التعليل ؛ لكنه في هذه الحالة لا يُعْرَب – اصطلاحًا– مفعولا لأجله ، وإنما يُعرب جارًّا ومجروراً متعلقاً بعامله. ومع أنّ الأنواع الثلاثة للمفعول لأجله يجوز جرها باللام ، إلاّ أنّها ليست على درجة واحدة من حيث جواز الجرّ ، فقد ذكر النحاة أنّ المجرد من (ال) والإضافة جرُّه أقلّ من نصبه ، والمُعرّف بـ(أل) جرّه أكثرُ من نصبه ، والمضاف يستوي فيه الأمران: الجرّ والنصب.

2–إذا فقد شرطًا أو أكثر من شروطه السابقة فإنه يتعيّن جرُّه باللام ، ولا يجوز نصبه على أنه مفعول لأحله

– فمثال ما توفر فيه التعليل أو السببية ، ولكنه فاقد للمصدرية – قولنا : (سافرتُ للمالِ).

فكلمة (المال) سبب أو علّة للسفر ، وهي ليست مصدرا

– ومثال ما توفر فيه التعليل والمصدرية ، ولكنه مصدرٌ غيرُ قلبيٍّ – قولنا : (جئتُ للكتابة).

فكلمة (الكتابة) علة للمجيء ، وهي مع ذلك مصدر ، ولكنه مصدر غير قلبيّ

– ومثال ما توفر فيه التعليل وهو مصدري قلبيّ ، ولكنه فاقد لمشاركة فعله في الوقت – قولنا :

(توقّعتُ مُساعدَك اليومَ لحُنُوِّي عليك أمسِ)

فكلمة (حُنُوّ) مصدر قلبي ، وهو علة أو سبب لتوقع المساعدة ، ولكنه غير مشارك لفعله في الوقت ، فزمن الحُنوّ ليس هو زمن توقّع المساعدة.

– ومثال ما توفرت في الشروط السابقة ، ولكنه فاقد لمشاركة فِعْلِه في الفاعل قولنا : (نَصَرْتُ المظلوم لرغبته في أنْ أُدَافعَ عنه.)

فكلمة (رغبة) مصدر قلبي يُبين علة ما قبله ، ويشارك فعله في الوقت ، ولكنه غير مشارك له في الفاعل ؛ لأنّ النّصْرَ حَصَل المتكلم ، والرغبة حَصَلَتْ من المظلوم.

فالمصدر في كل الحالات السابقة يجبُ جرُّه بلام التعليل ، ولا يجوز أن يُنصب على أنه مفعول لأجله

3– ومن أحكامه أيضًا أنّه يجوز حذفُه إذا دلّ عليه دليل عند الحذف ؛ كأن يقال: (إنّ الله أهلٌ للشكر الدائم ؛ فاعبده شكراً ، وأطِعه). والتقدير: وأطعْه شكراً ؛ فحذف الثاني لدلالة الأول عليه.

4– ومنها: أنه يجوز تقدمه على عامله ، نحو: (طلبًا للنزهة –ركبتُ الباخرة) . والأصل: ركبتُ الباخرة ؛ طلبًا للنزهة.

5– ومنها: جواز حذف عامله (فعله) ؛ لوجود قرينة تدل عليه ؛ نحو قولك: (ابتعادًا عن الضوضاء)؛ في إجابة من سألك : لِمَ قَصَدْتَ الضّواحي؟ .

6– ومنها: أنّه لا يتعدد سواء أكان منصوبًا أم مجروراً ؛ فيجبُ الاقتصارُ على واحد للعامل الواحد –ولا مانع من العطف عليه ، أو البَدَل منه

–ومن أمثلة العطف عليه قول الإمام علي رضي الله عنه في بعض الأشرار: "لا تلتقي بذمّهِم الشفتان ؛ استصغاراً لقدرهم ، وذهابًا عن ذكرهم" . فـ(استصغارا) مفعول لأجله ، و(ذهابا) معطوف عليه

–ومن أمثلة البدل قول أحد الباحثين: (ما تأمّلتُ الكونَ إلا تجلّت لي عظمة الله ... ؛ فأطأطئ الرأسَ إخباتاً ، خُشُوعًا..) ، فالخشوع هو الإخبات ، فهو بدل كل من كل.

المفعول معه[1]

تعريفه : هو اسم منصوب مسبوق بواو بمعنى "مع" ، يُذكر لبيان ما فُعِلَ الفعلُ بمقارنته

الشـرح

لنقرأ المثالين الآتيين: – **سَارَ المسافرُ والشاطئَ**

– أكَـلَ الولـدُ والأبــناءَ

فالجملة الأولى أفادت أنّ المسافر كان مصاحبا للشاطئ ومقترنا به حال السير. وليس المراد هنا أنّ المسافر يسير ، والشاطئ يسير معه حقيقة ، وإلاّ كان المعنى فاسداً ؛ لأن الشاطئ لا يسير

والجملة الثانية أفادت أنّ الوالد كان مصاحبا للأبناء ومقترنا بهم حال الأكل ، وقد يكون الأولاد مشاركين لوالدهم فِعْلاً في الأكل حين كان يأكل ، وقد يكونون غير مشاركين

فنلحظ أنّ الكلمة التي وقعت بعد الواو في الجملتين السابقتين هي: اسم ، مسبوق بواو بمعنى: "مع" ، وهذه الواو تدل على أنّ ما بعدها قد لازمَ اسمًا قبلها ، وصاحبه زَمَنَ وقوع الحَدَث (الفعل) ، وقد يشاركه في الحدث – كما في المثال الثاني ، أو لا يشاركه ؛ كما في المثال الأول ، وهذا الاسم الذي بعد الواو هو ما يسمى: "المفعول معه".

حالات الاسم الذي بعد الواو

للاسم الذي بعد الواو ثلاث حالات :

1– وجوب النصب على المعية وامتناع العطف

وذلك حين لا يُتصور مشاركة الاسم الذي بعد الواو للاسم الذي قبلها في الفعل؛ كما في قولنا :
(مَشَى الرحّالةُ والجبالَ)، فلو عطفنا كلمة (الجبال) على (الرحالة) لصار المعنى: مَشَى الرحالةُ ومَشَت الجبال، وهذا المعنى لا يصحّ ؛ لأنّ الجبال لا تمشي ، لذلك يجب نصب ما بعد الواو على المعية ، ولا يجوز عطفه على ما قبله

2– وجوب العطف وامتناع النصب على المعية

وذلك حين يكون الفعل مستلزمًا تعدد الأفراد التي تشترك في معناه. وكذلك حين يُوجد ما يُفسد معنى المعية.

–فمثال الأول: قولنا : (اختصم العادلُ والظالمُ – اتفق التاجرُ والصانعُ ...)

فالفعلان: (اختصم و اتفق) لا يتحقق معناهما إلا بالفاعل المتعدد ، فيشترك أكثر من واحد في الحدث

[1] أي : المفعول معه الفعل

الذي دلّ عليه الفعل ؛ فلا بد من وجود اثنين أو أكثر يشتركان حقيقة في الاختصام ، والاتفاق... وهذا يتحقق بالعطف دائمًا ؛ لأنه يقتضي الاشتراك الحقيقي في الحدث ، بخلاف المعية ؛ فإنها تقتضي الاشتراك في الزمن ؛ أما الاشتراك في الحدث فقد يكون حينًا ، ولا يكون حينًا آخر، كما عرفنا.

–ومثال الثاني– وهو وجود ما يفسد معنى المعية – قولنا : (حضر أحمدُ وأخوه قبله –أو بعده) فلا يستقيم معنى المعية بسبب وجود كلمة "قبل"، أو"بعد" ، ويتعيّن العطف ؛ لأنّ العطف يقتضي الاشتراك في الحدث ، أما الاشتراك في الزمن فقد يكون ، وقد لا يكون.

3 – جواز الأمرين

يجوز الأمران إذا خلت الجملة مما يُحتّم العطف ، ومما يحتم النصب على المعية ؛ كما في قولنا : (بالَغَ الأبُ والاِبْنُ –أو: والاِبْنَ– في الحفاوةِ بالضّيف)، فيجوز هنا عطف كلمة (الابن)على كلمة (الأبُ) لأنّ الابن يُتَصَوَّرُ منه مشاركة الأب في الفعل وهو الحفاوة ، كما يجوز نصبها على المعية ؛ لأنه لا يُوجد ما يمنع من ذلك.

ويكون المعنى في حالة العطف: بالغ الأبُ وبالغ الابنُ في الحفاوة ، ويكون المعنى في حالة المعية: بالغ الأبُ بمعيّة الابن في الحفاوة

إذن فقولنا: يجوز الأمران لا يعني أنّهما متساويان في المعنى ، وإنما يعني أنّ ذلك من حيث المبدأ قبل أن تختار مَعْنًى مُعيّنًا، أما إذا اخترت مَعْنًى مُعينًا فلا بدّ أن تختار له التركيب الذي يناسبه.

الحـال

تعريفه: الحال وَصْفٌ ، منصوبٌ ، يُبين هيئة صاحبه عند صدور الفعل.

الشرح

لنقرأ المثالين التاليين: – **أقبلَ سليمٌ مستبشرًا** – **شربتُ الماءَ صافيًا**

– فنلاحظ في الجملة الأولى أننا لو اقتصرنا فيها على قولنا: (أقبل سليم) لأفادتنا حصول الإقبال من سليم فقط ، ولمّا أضفنا كلمة (مستبسرا) اتضحت الهيئة أو الحالة التي كان عليها سليم عند إقباله

– ولو اقتصرنا في الجملة الثانية على قولنا: (شربت الماء) لأفادتنا حصول شرب الماء من المتكلم فقط ولمّا أضفنا كلمة (صافيا) اتضحت الهيئة أو الحالة التي كان عليها الماء عند شربه

ولو بحثنا عن طبيعة هذين الكلمتين (مستبشرًا وصافيًا) لوجدنا أنّ كلا منهما وَصْفٌ (أي: اسم مشتق) وأنّ كلا منهما منصوب ، وأنّ كلا منها يبين هيئة صاحبه (أي: الفاعل في الجملة الأولى والمفعول في الجملة الثانية) عند وقوع الفعل ، ومن ثَمّ فإنّ كلاً منهما يُقالُ في إعرابه : حال منصوب

شروط الحـال

يشترط في الحال الشروط الآتية:

1- **أن تكون صفة متنقلة** لا ثابتة ، وقد تكون صفة ثابتة كقوله تعالى: (وخلق الإنسان ضعيفا) (النساء/68) ، وكقولك: (دعوت الله سميعا)

2- أن تكون نكرة كما في الأمثلة السابقة ، وقد تكون معرفة إذا صح تأويلها بنكرة مثل : (آمنت بالله وحده) ، أي: منفردا

3- **أن تكون مشتقة** لا جامدة ؛ كما في الأمثلة السابقة ، وقد تكون الحال جامدة إذا كانت مؤولة بمشتق ويكون ذلك

إذا دلت الحال على تشبيه ؛ مثل:(عدا سليم غزالا) أي: مسرعا و(رأيته في الوغى أسدا) أي: شجاعا

ب - إذا دلت على مفاعلة ؛ مثل : (سلمت للبائع النقود يدا بيد) أي: مقابضة

ج - إذا دلت على ترتيب ؛مثل: (ادخلوا الغرفة رجلا رجلا) أي: مرتبين، فكلمة (رجلا) الأولى حال ، والثانية توكيد

د- إذا دلت على تفصيل ؛ مثل : (قرأت الكتاب بابا بابا) ، أي : مفصلا

هـ- إذا دلت على سعر ؛ مثل : (اشتريت الثوب ذراعا بدرهم) أي : مُسَعَّرًا

الترتيب بين الحال وعاملها (فعلها)

الأصل في الحال أن تؤخر عن فعلها ، ويجوز أن تتقدم عليه إذا كان العامل في الحال هو الفعل المتصرف مثل: (راكبا جاء سليم) .

- وتتقدم الحال على عاملها وجوبا أحيانا وذلك

1- إذا كان لها حق الصدارة في الكلام مثل : كيفَ أضعتَ الفرصة؟

2- إذا كان العامل فيها اسم تفضيل عاملا في حالين : حال قبله وحال بعده مثل :(سليم راجلا أسرع من خليل راكبا) ، ومثل: (العصفور مغردا أفضل منه ساكتا) .

حذف العامل في الحال

يجوز حذف الفعل العامل في الحال إذا دل عليه دليل كما إذا سئلت : (كيف جئت؟) فتقول: (ماشيًا). أي: جئت ماشيًا

تعدد الحـال

قد تتعدد الحال وصاحبها واحد مثل : أقبل خالد ضاحكا مشتبشرا فـ(ضاحكا) حال أولى ، و(مشتبشرا) حال ثانية. ويجب تعددها بعد إما التفصيلية ، كقوله تعالى :(إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا) وكذلك بعد لا الناهية مثل : ذهب الطفل لا خائفا ولا مترددا

أقسام الحال

أولا: الحال المفردة والحال الجملة والحال شبه الجملة

تقسم الحال باعتبار لفظها إلى مفردة ، وجملة ، وشبه جملة

1- **حال المفردة** : وهي أن تأتي الحال كلمة واحدة كما في الأمثلة السابقة .

2- الحال الجملة : وهي أن تقع الحال جملة فعلية مثل : (جاء الطفل يبكي) ، فجملة (يبكي) هنا في محل نصب حال ، أو اسمية مثل : (ذهب الولد ودمعه منحدر) فجملة (ودمعه منحدر) في محل نصب حال.

- ويشترط في الجملة الحالية أن تتشتمل على رابط يربطها بصاحب الحال ، والأصل في الربط أن يكون بالضمير كما في قولنا :(وقف الخطيب يتكلم) ، فجملة (يتكلم) في محل نصب حال ، والذي يربطها بصاحب الحال هو الضمير المستتر (هو).

- فإن لم يكن ضمير وجبت الواو مثل: (سافر أحمد والجو غائم) ، فجملة (والجو غائم) في محل نصب حال ، والذي يربطها بصاحب الحال هو الواو

- ويجوز اجتماع الواو مع الضمير مثل: (حضر الطالب وكتابه في يده) . فجملة (وكتابه في يده) في محل نصب حال ، والذي يربطها بصاحب الحال هو الواو والضمير

3- الحال شبه الجملة: وهي أن يقع الظرف والجار والمجرور في موقع الحال ، وذلك عندما يكون الاسم الذي قبلهما معرفة، مثل (سمعت الخطيب فوق المنبر) و(اشتريت الثَّمَرَ على شجره) ، فالظرف والجار والمجرو هنا متعلقان بحال محذوفة وجوبا تقدر بـ(كائنا) أو (موجودا) أو نحو ذلك

ثانيا: الحال المُؤسِّسة والحال المُؤكدة

تقسم الحال باعتبار معناها وفائدتها إلى مؤسسة ومؤكدة . فالمؤسسة هي التي لا يُستفاد مهناها بدونها مثل: (قدم المسافر راكبا) ، والمؤكدة هي التي يستفاد معناها بدونها ، وإنما يؤتى بها للتوكيد كما في قوله تعالى:(ولى مدبرا)(القصص/31) ، وكما في قولنا: (تبسم ضاحكا)

ثالثا: الحال الحقيقيّة والحال السَّببيّة

تقسم الحال باعتبار عاملها إلى حقيقية وسببية .

فالحقيقية هي التي تبين هيئة صاحبها كما في الأمثلة السابقة ، والسببية هي التي تبين هيئة ما يحمل ضميرا يعود إلى صاحبها مثل:(كلّمتُ هندًا حاضرًا أبوها) و(مررتُ بمِصْرَ مستبشرًا سكانُها)

المستثنـــى

أولاً: الاستثناء بـ(إلاّ)

تعريف المستثنى بـ(إلاّ): هو اسم منصوب يُذكر بعد (إلاّ) مخالفًا في الحكم لما قبلها: نفيا، وأثباتا

الشـرح:

الجملة في حالة الاستثناء بـ(إلا) تتكون من ثلاثة عناصر: المستثني منه ، وحرف الاستثناء ، والمستثنى – فإن كانت الجملة غير مسبوقة بنفي أو شِبْهِهِ[1] ، فإنها تسمى جملة موجبة ، وإن سبقها نفي أو شِبْهُهُ فإنها تسمى غير موجبة.

– وإن كان المستثنى منه مذكورا ، فإنها تسمى جملة تامة ، فإن لم يذكر سُمّيت غير تامة ، ومن ثَمّ يختلف حكم المستثنى تَبَعًا لاختلاف هذه الأحوال ، وتفصيل ذلك كالآتي:

حكم المستثنى بـ(إلاّ)

1–وجوب نصبه على الاستثناء

إذا كانت الجملة تامة موجبة وَجَبَ نَصْبَ ما بعد (إلاّ) على الاستثناء مثل:

–حضرَ الطلابُ إلاّ خالدًا – رأيتُ الطلابَ إلاّ خالدًا – مررتُ بالطلاب إلاّ خالدًا

فـ(الطلاب) في الجملة الأولى فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ،
وفي الثانية مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ،
وفي الثالثة مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره .
و(إلاّ) حرف استثناء.
و(خالدا) في الجمل الثلاث مستثنى منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره

2– **جواز نصبه على الاستثناء ، وإتباعه للمستثنى منه**

إذا كانت الجملة تامة غير موجبة ، فإنّ الاسم الذي بعد (إلاّ) يجوز فيه إعرابان : إما نصبه على الاستثناء ، وإما إتباعه للمستثنى منه وإعرابه بَدَلَ بعضٍ من كلّ .

أمثلة الإعراب الأول:

–ما حضرَ الطلابُ إلا خالدًا – ما رأيتُ الطلابَ إلا خالدًا – ما مررتُ بالطلابِ إلا خالدًا

فالطلاب في الجمة الأولى فاعل ، وفي الثانية مفعول به ، وفي الثالثة مجرور بالباء
وأما (خالدا) فهو في الجمل الثلاث مستثنى منصوب

[1] المسبوقة بنفي مثل : (ما قام الطلاب إلاّ خالدًا) ، والمراد بشه النفي: النَّهْي والاستفهام ، فالنَّهْي مثل : (لا يقم الطلابُ إلا خالدًا) ، والاستفهام مثل: هل قام الطلابُ إلا خالدًا

أمثلة الإعراب الثاني:

-ما حضرُ الطلابُ إلا خالدٌ – ما رأيتُ الطلابَ إلا خالدًا – ما مررتُ بالطلابِ إلا خالدٍ

فـ (إلاّ) في الجمل الثلاث حرف استثناء مُلْغًى

و(خالد) في الجملة الأولى بدل بعض من كل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره

وفي الجملة الثانية بدل بعض من كل منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره

وفي الجملة الثالثة بدل بعض من كل مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره

3- إعرابه على حسب موقه في الجملة

إذا كانت الجملة غير تامة وغير موجبة أُلْغِيَتْ (إلاّ) وأُعْرِبَ ما بعدها حسب موقعه في الجملة ، ويُسمى الاستثناء مُفَرَّغًا أي: أنّ العامل الذي قبل (إلاّ) تفرّغ للعمل فيما بعدها ، مثل

-ما حضر إلا خالدٌ – ما رأيت إلا خالدًا – ما مررت إلا بخالدٍ

فـ (إلاّ) في الجمل الثلاث حرف استثناء مُلْغًى ، والبعض يُسمّيه هنا "أداة حَصْرٍ". وأما (خالد) فيُعرب على حسب موقه في الجملة ، فهو في الجملة الأولى فاعل ، وفي الثانية مفعول به ، وفي الثالثة مجرور بالباء.

ثانيا: الاستثناء بـ(غير) و(سوى)

(غير) و (سوى) اسمان ، ويُعربُ ما بعدهما مضاف إليه ، وأمّا هما فيأخذان إعراب الاسم الذي بعد (إلاّ) تبعًا لأنواع جملة الاستثناء في التفصيل السابق ، وذلك كالآتي:

1-وجوب نصبهما على الاستثناء

إذا كانت الجملة تامة موجبة وجب نصب (غير) و(سوى) على الاستثناء ، مثل:

- **حضر الطلابُ غيرَ خالدٍ** (أو سوى خالدٍ)
- **رأيت الطلابَ غيرَ خالدٍ** (أو سوى خالدٍ)
- **مررت بالطلابِ غيرَ خالدٍ** (أو سوى خالدٍ)

فـ(الطلاب) في الجملة الأولى فاعل مرفوع ، وفي الثانية مفعول به منصوب ، وفي الثالثة مجرور بالباء.
و(غير) و(سوى) في الجمل الثلاث مستثنى منصوب ، إلاّ أنّ علامة نصب (غير) فتحة ظاهرة ، وأما علامة نصب (سوى) فهي فتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر

2- **جواز نصبهما على الاستثناء ، وإتباعهما للمستثنى منه**

إذا كانت الجملة تامة غير موجبة ، فإنّ (غير) و(سوى) يجوز فيهما إعرابان : إمّا نصبُهما على الاستثناء ، وإما إتباعهما للمستثنى منه وإعرابُهما بَدَلَ بَعْضٍ من كلّ .

أمثلة الإعراب الأول:

- ما حضر الطلابُ غيرَ خالدٍ (أو سوى خالدٍ)

- ما رأيتُ الطلابَ غيرَ خالدٍ (أو سوى خالدٍ)

- ما مررت بالطلابِ غيرَ خالدٍ (أو سوى خالدٍ)

فالطلاب في الجمة الأولى فاعل ، وفي الثانية مفعول به ، وفي الثالثة مجرور بالباء

وأما (غير) و(سوى) فهما في الجمل الثلاث مستثنى منصوب

أمثلة الإعراب الثاني:

- ما حضرَ الطلابُ غيرُ خالد (أو سوى خالدٍ)

- ما رأيتُ الطلابَ غيرَ خالد (أو سوى خالدٍ)

- ما مررتُ بالطلابِ غيرِ خالدٍ (أو سوى خالدٍ)

ف(غير) و(سوى) في الجملة الأولى بدل بعض من كل مرفوع ، وعلامة رفعهما الضمة الظاهرة على (غير) ، والضمة المقدرة على (سوى) . وفي الجملة الثانية هما بدل بعض من كل منصوب ، وعلامة نصبهما الفتحة الظاهرة على (غير) ، والفتحة المقدرة على (سوى) . وفي الجملة الثالثة هما بدل بعض من كلّ مجرور ، وعلامة جرّهما الكسرة الظاهرة على (غير) ، والكسرة المقدرة على (سوى).

3- إعرابهما على حسب موقعهما في الجملة

إذا كانت الجملة غير تامة وغير موجبة، فإنّهما يُعربان على حسب موقعهما في الجملة، مثل:

- ما حضر غيرُ خالدٍ (أو سوى خالدٍ)

- ما رأيت غيرَ خالدٍ (أو سوى خالدٍ)

- ما مررتُ بغيرِ بخالدٍ (أو بسوى خالدٍ)

ف (غير) و(سوى) في الجمل الثلاث يُعربان على حسب موقهما في الجملة ، فهما في الجملة الأولى فاعل ، وفي الثانية مفعول به ، وفي الثالثة اسم مجرور بالباء

التمييـــــز

التمييز نوعان : تمييز المفرد (ويسمى تمييز الذّات) ، وتمييز الجملة (ويسمى تمييز النّسبة)

أولاً: تمييز المفرد (الذات)

تعريفه: هو اسم نكرة منصوب ، يُذكر لبيان المقصود من اسْمٍ سابقٍ ، يصلح لأن يُراد به أشياء كثيرة

الشـرح

لنقرأ الأمثلة الآتية:

-اشتريتُ رطلاً عسلاً – ادّخرتُ صاعًا تمرًا – حصدتُ فدانًا قمحًا – قرأتُ عشرين كتابًا

فنلاحظ أن كلمة (رطلا) في الجملة الأولى كلمة مبهمة مجملة تصلح لأن يراد بها أشياء كثيرة ، ولما ذكرت بعدها كلمة (عسلا)، ميزتها ، وأزالت إبهامها ، وحددت المراد منها.

ومثل ذلك يقال في كلمة (صاعا) في الجملة الثانية ، فهي كلمة مبهمة مجملة تصلح لأن يراد بها أشياء كثيرة ، ولما ذكرت بعدها كلمة (تمرا) اتضح المراد منها ، وكذلك كلمة (فدانا) في الجملة الثالثة فهي كلمة مبهمة ولما ذكرت بعدها كلمة (قمحا) اتضح المراد منها ، وكذلك كلمة (عشرين) في الجملة الرابعة وردت مبهمة ولما ذكرت بعدها كلمة (كتابا) اتضح المراد منها ؛ لذلك فالكلمات (عسلا–تمرا–قصبا–كتابا) ، تُعرب كل واحدة منها تمييزًا منصوبًا.

وهذا النوع من التمييز يُسمى تمييز المفرد ، أو تمييز الذات ؛ لأنّه يرفع الغموض عن ذات مُعَبَّر عنها بكلمة واحدة ، كما سبق شرحه ، والمُمَيّز المبهم هنا ممكن يكون من أسماء الوزن كـ (رطلا) ، أو من أسماء الكيل كـ (صاعا) ، أو من أسماء المساحة كـ (فدّانًا) ، أو من أسماء العدد كـ (عشرين).

ثانيا : <u>تمييز الجملة (النسبة)</u>

<u>تعريفه</u>: هو اسم نكرة منصوب يُذكر لبيان المقصود من جملة سابقة ، تصلح لأن يُراد بها أشياء كثيرة.
وهو نوعان : تمييز جملة مُحَوَّل عن فاعل ، وتمييز جملة مُحَوَّل عن مفعول

<u>تمييز الجملة المحول عن فاعل</u>

لنقرأ المثال الآتي:- **ازداد محمدٌ علمًا**

– فنلا حظ أن هذه الجملة لو اقتصرنا فيها على قولنا: (ازداد محمد) لوجدناها تُقدّم لنا معنى مُجملا ، فهي تنسب الازدياد إلى محمد ، ولكن لا تُبين لنا أيّ شيء عن حقيقة هذا الازدياد ، ولما ذُكرت بعدها كلمة (عِلْمًا) ، رفع الإبهام عن معنى الجملة السابقة ، واتضح معنى الازدياد المنسوب إلى محمد ، لذاك فهذا النوع من التمييز يُسمّى تمييز الجملة ، أو تمييز النِّسْبَة .

وهذا النوع من التمييز يقول عنه النحاة : إنه تمييز محول عن فاعل . فالأصل في الجملة السابقة: ازداد علم محمد ، ثمّ حصل فيها تحويل بإسناد الازدياد إلى محمد ونصب كلمة علم على أنها تمييز ، ومن الأمثلة المستعملة في هذا النوع : (طاب زيدٌ نفسًا –تقدمت البلادُ صناعةً – تلوثت المدينةُ هواءً)
والأصل في هذه الجمل: (طابت نفسُ زيد – تقدمت صناعةُ البلد – تلوث هواءُ المدينة).

تمييز النسبة المحول عن مفعول

لنقرأ المثال الآتي: – **غرس الفلاح البستانَ شجرًا**

فنلاحظ أن هذه الجملة لو اقتصرنا فيها على قولنا : (غرس الفلاح البستان) لوجدناها تقدم لنا معنى مبهما مجملا ، فهي تنسب الغرس للفلاح ، ولكن لا توضح لنا أي شيء عن حقيقة هذا الغرس ، ولما ذكرت بعدها كلمة (شجرا) رفع الإبهام عن الجملة ، واتضح معنى الغرس المنسوب إلى الفلاح
وهذا النوع من التمييز يقول عنه النحاة: إنه تمييز مُحوّل عن مفعول ، فالأصل في الجملة السابقة : (غرس الفلاح شَجَرَ البستان) ، ثمّ حصل فيها تحويل بتسليط الفعل غرس على البستان ونصب كلمة (شجرا) على أنها تمييز.
ومن الأمثلة المستعملة في هذا النوع : (طوّرت الحكومةُ البِلادَ عُمرانًا – نسّقتُ الحديقةَ أزهـــارًا – أعددتُ الطعامَ ألوانًا). والأصل في هذه الجمل: (طوّرت الحكومةُ عمرانَ البلدِ– نسّقتُ أزهارَ الحديقةِ – أعددتُ ألوانَ الطعامِ)

تكملة :

*– **إذا كان التمييز للوزن أو للكيل أو للمساحة** ، فإنه يجوز فيه ثلاثة أوجه من الإعراب وهي:

–إما نصبه على أنه تمييز – وهذا هو الأحسن– وإما جرّه على أنّه مضاف إليه والمميز هو المضاف،
–وإما جرّه بالحرف (من). وفي هذه الحالة يُعرب جارّا ومجرورًا ، فتقول مثلا:

– (اشتريت رطلاً عسلاً ، واشتريت رطلَ عسلٍ ، واشتريت رطلاً من عسلٍ)
– (ادخرت صاعا تمرًا ، وادخرت صاعَ تمرٍ ، وادخرت صاعًا من تمرٍ)
– (حصدت فدانا قمحًا ، وحصدت فدانَ قمحٍ ، وحصدت فدانًا من قمحٍ)

*– **وأما إذا كان التمييز للعدد** ففيه التفصيل الآتي:

–إن كان العدد من ثلاثة إلى عشرة ، فإن التمييز يجب أن يكون جمعا مجرورا على أنه مضاف إليه ، والمضاف هو العدد ، مثل : (قرأت ثلاثةَ كُتُبٍ ، أو سبعةَ كتبٍ ، أو عشرةَ كتبٍ)

– وإن كان العدد دالاًّ على المائة أو الألف ، فإن التمييز يجب أن يكون مفردا مجرورا بالإضافة ، والمضاف هو العدد ، مثل: (اقتنيتُ مائةَ كتابٍ – حَوَت المكتبة ألفَ كتابٍ)

–وإن كان العدد غير ما سبق أي: من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، فإنّ التمييز يجب أن يكون مفردا منصوبا ، وفي هذه الحالة فقط يُعرب تمييزا ، مثل: (اشتريت أحد عشر كتابًا ، أو عشرين كتابًا ، أو تسعةً وتسعين كتابًا).

وأمّا إنْ كان التميز محوَّلاً عن فاعل أو مفعول، فلا بد من تصبه، ولا يجوز جرّه بالإضافة، ولا بالحرف.